The Sudan People's Liberation Movement and the Challenges of State-Building in Sudan and the Arab and Regional Positions toward it (1983–2005): A Historical Study

Ali S. Al-Hadithat[(1)*] **Maysoun M. Al-Obeidat[(2)]**

(1) Researcher, Mutah University, Karak - Jordan.
(2) Professor, Mutah University, Karak - Jordan.

Received: 13/5/2026
Accepted: 24/6/2026
Published: 30/9/2026

* ***Corresponding Author:***
alihdaithat29@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i3.2198

Abstract

This study examines the Sudan People's Liberation Movement (SPLM) as one of the most influential armed movements in the contemporary history of Sudan during the period 1983–2005. Sudan witnessed profound political and military transformations that led to the outbreak of armed conflict between the Sudanese government and the SPLM. This crisis emerged as a result of the collapse of the Addis Ababa Agreement of 1972, the growing sense of marginalization and deprivation in Southern Sudan, and the policies of Jaafar Nimeiri, particularly the division of the South into three regions, which intensified tribal divisions. These developments culminated in a military mutiny led by Colonel John Garang, who broke away to establish the Sudan People's Liberation Movement and its military wing in 1983, advocating the vision of a "New Sudan" founded on citizenship, equality, and social justice.

The study also addresses the evolution of the conflict with successive Sudanese governments and the various attempts at political settlement, including the Koka Dam Declaration and the Mirghani–Garang Agreement, both of which failed to achieve a comprehensive political resolution. Moreover, the continuing security instability contributed to the military coup of 1989 led by Omar al-Bashir, shering Sudan into a new phase of conflict and ideological polarization that persisted until the signing of the Comprehensive Peace Agreement (CPA) in Naivasha in 2005.

Keywords: Sudan People's Liberation Movement (SPLM), Addis Ababa Agreement, Machakos Agreement, Naivasha.

الحركة الشعبية لتحرير السودان واشكاليات بناء السودان والمواقف العربية والاقليمية منها (1983-2005) دراسة تاريخية

علي سليمان الحديثات[1] ميسون منصور العبيدات[2]

(1) باحث، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

(2) أستاذ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

تناولت هذه الدراسة الحركة الشعبية لتحرير السودان بوصفها إحدى أبرز الحركات المسلحة المؤثرة في تاريخ السودان المعاصر خلال الفترة 1983–2005م، فقد شهد السودان تحولات سياسية وعسكرية عميقة أدت إلى اندلاع الصراع المسلح بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وجاءت هذه الأزمة نتيجة لانهيار اتفاقية أديس أبابا1972م، وتنامي الشعور بالتهميش والحرمان في الجنوب، وسياسات جَعْفَر نِمِيرِي بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم الذي أدى الى الانقسامات القبلية الحادة والذي افضى الى تمرداً عسكرياً قاده العقيد جون قرنق الذي انشق ليؤسس "الحركة الشعبية لتحرير السودان" وجناحها العسكري عام 1983م، رافعاً شعار تأسيس "سودان جديد "يقوم على المواطنة والعدالة الاجتماعية. كما تناولت الدراسة تطورات الصراع مع الحكومات السودانية المتعاقبة ومحاولات التسوية السياسية مثل إعلان كوكادام واتفاقية الميرغني–قرنق، والتي لم تفضي الى تسوية سياسية الى جانب الاضطراب الأمني الكامل مما أدى الى انقلاب عسكري عام 1989م بقيادة عمر البشير، فدخل السودان في مرحلة جديدة من الصراع والتباين الأيديولوجي حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا عام 2005م.

الكلمات المفتاحية: الحركة الشعبية لتحرير السودان، اتفاقية أَدِيس أَبَابَا، اتفاقية ماشاكوس، نيفاشا.

المقدمة.

مثّلت الحركة الشعبية لتحرير السودان تحولاً سياسياً وعسكرياً مهماً في تاريخ السودان المعاصر، إذ نشأت نتيجة التوتر المستمر بين شمال السودان وجنوبه منذ الاستقلال، فعلى الرغم من أن اتفاقية أَدِيس أَبَابَا 1972م أنهت مؤقتاً الصراع المسلح بين الحكومة السودانية وفيلق الاستوائية– انيانيا1 1955م، ومنحت الجنوب حكماً ذاتياً، فإن ضعف تنفيذها وتصاعد الخلافات السياسية والتدخل الحكومي في شؤون الجنوب أدت إلى تآكلها تدريجياً ومع أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تبنى جَعْفَر نِمِيرِي سياسات أكثر مركزية تمثلت في تقليص الحكم الذاتي وإعادة

تقسيم الجنوب وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية مما أثار رفضاً واسعاً.

في ظل هذه التطورات اندلع تمرد عام 1983م بقيادة جُون قَرَنْق، الذي أسس الحركة الشعبية وجناحها العسكري رافعاً شعار «السودان الجديد» القائم على المساواة وإنهاء التهميش، وأصبحت طرفاً رئيسياً في الصراع حتى اتفاقية نيفاشا 2005م التي أنهت الحرب ومهّدت لانفصال جنوب السودان عام 2011م، مما يجعل دراسة الحركة مدخلاً لفهم أزمات السودان الحديثة.

تتمثل أسباب اختيار عنوان البحث في التعرف على الحركة الشعبية لتحرير السودان وتطورها، وفهم المواقف العربية والإقليمية تجاهها. أما أهداف البحث فتشمل دراسة نشأتها وظروف ظهورها عام 1983م، وتحليل تطورها السياسي والعسكري ومراحل نشاطها حتى توقيع اتفاقية نيفاشا عام 2005م.

تشير قائمة المصادر والمراجع إلى تنوعها، إذ اعتمد البحث على المذكرات الشخصية والدراسات الأكاديمية والكتب التحليلية والموسوعات. وتُعد المذكرات مثل مذكرات جوزيف لاقو من أهم المصادر الأولية لأنها تقدم رؤية من داخل الحركة، بينما ركزت الدراسات التحليلية على تفسير مشروع «السودان الجديد» وإشكاليات الوحدة والانفصال، وساهمت الدراسات التاريخية والسياسية في وضع الحركة ضمن سياق الدولة السودانية، في حين وفرت الموسوعات والمعاجم مرجعاً اصطلاحياً لضبط المفاهيم والمصطلحات

يتكون البحث من مقدمة وعدة موضوعات؛ تناول الأول الجذور التاريخية للحركة الشعبية لتحرير السودان، والثاني إشكاليات بناء السودان، والثالث أسباب نشأة الحركة، والرابع تطوراتها، والخامس الانقسام داخلها، والسادس الموقف العربي والإقليمي منها، ثم ختم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج، إضافة إلى قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث.

1) الجذور التاريخية للحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2005م

1- تعود الجذور التاريخية للحركة الشعبية إلى المرحلة الاستعمارية وما بعدها، حيث بدأ الإحساس بالتباين بين شمال السودان وجنوبه منذ فترة الحكم الثنائي[1] البريطاني –المصري (1898–1956م) (القدال، تاريخ، 1992) إذ اتبعت الإدارة البريطانية سياسات غير متوازنة في التنمية والتعليم والإدارة، مما أدى إلى نشوء فجوة سياسية وثقافية بين الإقليمين وتعزز هذا التباين من خلال سياسة المناطق

المقفلة[2] (محمد، 1994م) التي طُبقت خلال الفترة (1922–1946م)، والتي عملت على عزل جنوب السودان وجبال النوبة والنيل الأزرق عن الشمال، ومنعت التداخل الثقافي والتجاري، وشجعت التعليم باللغة الإنجليزية والنشاط التبشيري، الأمر الذي ساهم في تكوين هوية إقليمية منفصلة نسبياً. (ميرغني، 2014م)

2- مع اقتراب نهاية الحكم البريطاني عُقد مؤتمر جوبا عام 1947م[3] (نبلوك، 2019) والذي أقر مبدأ وحدة السودان، لكنه في الوقت نفسه أثار مخاوف الجنوبيين من هيمنة الشمال على السلطة بعد الاستقلال. كما أن تمرد توريت[4] (بوب، 2010م) عام 1955م مثّل أول صراع عسكري مباشر نتيجة شعور الجنوبيين بالتهميش وعدم الثقة في الحكومة المركزية قبل الاستقلال. (ميرغني، 2014م).

3- بعد الاستقلال عام 1956م تفاقمت الأزمة بسبب ضعف التمثيل السياسي للجنوب واستمرار سيطرة النخب الشمالية على مؤسسات الدولة السودانية وعدم تطبيق نظام الحكم الفيدرالي الذي كان مطلباً أساسياً للجنوبيين وخلال ستينيات القرن العشرين، تطورت المطالب السياسية إلى صراع مسلح منظم مع ظهور حركة الأنيانيا[5] عام 1963م، والتي قادت الصراع ضد الحكومات السودانية المتعاقبة مطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال. (راندز، 2010م؛ ميرغني، 2014م)

4- وبالرغم من توقيع اتفاقية أَدِيس أَبَابَا[6] (مسعد، (د.ت)) عام 1972م، والتي منحت الجنوب حكماً ذاتياً وأوقفت الصراع المسلح بين الحكومة السودانية والانيانيا، إلا أن هذه الترتيبات لم تستمر طويلاً، إذ أعاد قرار الرئيس جَعْفَر نِمِيرِي[7] (حاج، 1994م) عام 1983م بإلغاء الحكم الذاتي وتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، إلى جانب تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية المعروفة بقوانين أيلول، حالة الاحتقان السياسي من جديد في الجنوب الأمر الذي أدى إلى انهيار التفاهمات السابقة وتهيئة الظروف لعودة الصراع المسلح بصورة أوسع، فشكّلت هذه التراكمات السياسية والاجتماعية والعسكرية الأرضية الحقيقية التي مهدت لظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983م، والتي جاءت كردّ فعل مباشر على تراجع مكاسب اتفاقية أَدِيس أَبَابَا وتزايد السياسات المركزية التي عمّقت الشعور بالتهميش في الجنوب. (راندز، 2010م).

2) الحركة الشعبية لتحرير السودان واشكاليات بنائه (1983-2005م).

أ- اتفاقية أَدِيس أَبَابَا والتحولات السياسية في السودان (1972–1975م)

أسهمت اتفاقية أَدِيس أَبَابَا عام 1972م في إنهاء الصراع المسلح بين الحكومة السودانية وحركة الانيانيا1 في السودان عبر محاولة معالجة جذور الأزمة من خلال الاعتراف بحق الجنوبيين في الحفاظ على ثقافاتهم وتقاليدهم ضمن إطار السودان الموحد، إلا أنها واجهت تشاؤماً شعبياً وضعفاً في الالتزام ما أدى لاحقاً إلى انهيارها، وتمثلت أبرز أسباب ذلك في استمرار حمل السلاح من قبل الجنوبيين بعد الاتفاقية، وما نتج عن النزاع من نزوح واسع تجاوز نصف مليون شخص إلى دول الجوار ومعسكرات اللجوء إضافة إلى تفكك النسيج الاجتماعي بين الداخل والخارج وتعمق الإحساس بالتهميش والحرمان، كما برزت مخاوف اقتصادية لدى الشماليين على مصالحهم التجارية في حال تولي الجنوبيين الإدارة، إلى جانب فقدان الشرطة والجنود الشماليين العاملين في الجنوب لامتيازاتهم، واستبدالهم بعناصر الأنيانيا1 (المديني، 2012م) وفق الاتفاقية (محمود، 2004م)، بالرغم من نص الاتفاقية على دمج نحو (18) ألفاً من قوات الأنيانيا، إلا أن التوتر سرعان ما تصاعد منذ 1973م بسبب الشكوك حول نوايا الحكومة ورفض بعض معسكرات الأنيانيا إجراءات إعادة الهيكلة، ثم تطور الأمر إلى مواجهات مسلحة عام 1975م أدت إلى فرار المجموعات المسلحة إلى الغابات وتشكيل نواة تمرد جديدة (قلندر، 1994م، ص338؛ عبيد، 2009م).وفي السياق نفسه أدى قيام الاتحاد الاشتراكي السوداني عام 1972م إلى تكريس نظام الحزب الواحد (المهدي، 2019م، ص37)، وعلى المستوى الدستوري رسّخ دستور 1973م نظاماً رئاسياً واسع الصلاحيات مع هيمنة الاتحاد الاشتراكي على الحياة السياسية واعتماد آلية الاستفتاء الشعبي لشرعنة الحكم حيث فاز جَعْفَر نِمِيرِي في استفتاء 1971م بنسبة (98.6%) من الأصوات (مكي، 1990م؛ خالد، (د.ت)).

كما اعتمدت الشريعة الإسلامية والأعراف مصدراً للتشريع مع منح حماية خاصة لغير المسلمين، وتوجهت السياسة الخارجية نحو الغرب، مما أثار تحفظات إقليمية خاصة من ليبيا بسبب دعمها لبعض تيارات اليمين الإسلامي وبعض أعضاء حزب الأمة الذين غادروا السودان إلى ليبيا (يونغ، 2015م)، حيث حظوا باهتمام خاص من قبل رئيسها العقيد معمر القذافي[8] (الخوند،٢٠٠٤م).

ب- <u>التحولات السياسية في عهد جعفر نميري وأثرها في نشأة التمرد</u>

اتجه نظام جَعْفَر نِمِيرِي لاحقاً إلى تبني سياسات ذات طابع ديني من خلال تشجيع الندوات

الدينية ونشر المواعظ وإنشاء مسجد النيلين[9] (صديق،2020م) لتعزيز الفكر الإسلامي في المجتمع السوداني وفي المقابل واجهت هذه التوجهات معارضة من قوى سياسية ودينية متعددة مثل: حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي والحركة الإسلامية والإخوان المسلمين؛ لأنها رات ان طريقة جَعْفَر نِمِيرِي في تطبيق الشريعة توظيفاً سياسياً وتشويهاً للدين لعزل المعارضين وعلى هذا الأساس قُدمت مذكرات اعتراض على بعض مواد الدستور كان أبرزها مذكرة حَسَن التُّرَابِي[10] (السعود، 2032م).

التي دعت إلى ضرورة استناد سياسات الدولة الداخلية والخارجية إلى الشريعة الإسلامية إلا أن الحكومة لم تتجاوب مع هذه المطالب مما دفع الحركة الإسلامية إلى تصعيد نشاطها داخل الجامعات والمدارس وتنظيم احتجاجات شعبية أسهمت في تحريك الرأي العام ضد النظام. (الحلبوسي، 2018م).

كما أعلن اتحاد جامعة الخرطوم[11] (السلاوي، 2016م) في حزيران 1973م تصاعد الحراك الطلابي وتبع ذلك التخطيط لإضرابات وتظاهرات شاركت فيها نقابات مهنية وقطاعات طلابية مع تنسيق مع بعض القيادات الحزبية أبرزهم الصَّادِقُ المَهْدِي[12] (الكيالي، 2013م) الذي أشار إلى وجود دعم داخل الجيش والنقابات، ومع تصاعد الاحتجاجات لجأت الحكومة إلى إجراءات صارمة شملت اعتقال قيادات من الحركة الإسلامية، من بينهم حَسَن التُّرَابِي، إلى جانب حملة إعلامية مضادة. ثم أعلنت حالة الطوارئ عام 1973م وأغلقت المدارس ونشرت القوات حول المرافق العامة، ما أدى إلى اتساع المواجهات وصولاً إلى محيط القصر الرئاسي، وفي المقابل وجّه الصَّادِق المَهْدِي في أيلول 1973م مذكرة دعا فيها إلى اعتبار الطلاب جزءاً من المجتمع المتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمطالبة بحكم مدني قومي، مما دفع الحكومة إلى الإفراج عن بعض المعتقلين وإعادة فتح جامعة الخرطوم في آذار 1974م. (الحلبوسي، 2018م).

وفي عام 1975م أصدرت الحركة الإسلامية مذكرة «الوحدة الوطنية طريق الإسلام»، التي قُسمت إلى جزء داخلي تنظيمي وآخر موجه للقوى السياسية، لكن تسربها للسلطة كشف ضعف الضبط التنظيمي وأدى إلى أزمة انتهت بإعادة اعتقال حَسَن التُّرَابِي دعت المذكرة إلى تطوير الخطاب الإسلامي ليتلاءم مع الواقع السوداني، وتضمنت أبرز مضامينها الاعتراف بقصور الفكر الإسلامي المعاصر، وتأجيل البرنامج الإسلامي الكامل إلى ما بعد قيام حكم الجبهة الوطنية مع

فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، واستعداد الحركة لتقديم تنازلات مرحلية مقابل التمكين التدريجي، إضافة إلى نقد الصراع الحزبي ودعوته لتكوين تجمع شعبي واسع والتأكيد على ضرورة مواجهة قضية الجنوب باعتبارها تحدياً يمس الهوية الثقافية والدعوة الإسلامية (مكي، 1990م).

وبعد تسرب المذكرة أوقفت السلطات حَسَن التُّرَابِي، إلا أن النشاط الإسلامي استمر عبر مجلتي «الميثاق»[13] (1964م) (عبد العال، 2022م) والشورى[14] (سيد،2002م) عام 1969م، والصحافة الطلابية مثل صحيفة «آخر لحظة»[15] (عبد الرحيم، 2016م) بجامعة الخرطوم (1969م) (مكي، 1990م)، وفي عام 1976م حاولت الجبهة الإسلامية القومية ضمن تحالف ضم حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي، اقتحام أم درمان للإطاحة بنظام جَعْفَر نِمِيرِي لكنها فشلت، ما دفع النظام لاحقاً إلى تبني سياسة المصالحة الوطنية حيث انخرط حَسَن التُّرَابِي فيها وتولى لاحقاً منصب نائب عام للسودان قبل إعفائه عام 1980م (عبيد، 2009م).

في عام 1981م أعلن الرئيس جَعْفَر نِمِيرِي خطة لإعادة تقسيم إقليم جنوب السودان عبر حل التجمع الإقليمي الذي أُنشئ بموجب اتفاقية أَدِيس أَبَابَا 1972م، وتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم هي: الاستوائية، وأعالي النيل، وبحر الغزال، بهدف تحسين الإدارة والتنمية، لكن القرار قوبل برفض واسع من الجنوبيين بسبب ضعف الإدارة ونقص الكوادر ما أثار مخاوف من تقليص الحكم الذاتي وأدى إلى انقسام داخلي بين مؤيدين ومعارضين خاصة من قبيلة الدِّنْيكَا[16] (العثماني، 2016م).

التي اعتبرته تهديدًا لنفوذها وقد أسهم هذا الانقسام في زيادة التوتر السياسي وتعميق الخلافات القبلية، مما أضعف اتفاقية أَدِيس أَبَابَا1972م ومهّد لتجدد الصراع لاحقًا واندلاع الصراع المسلح بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983م)،الامر الذي دفع الحكومة السودانية الى أصدر قراراً يتضمن نقل ثلاث كتائب من جوبا (عبد الله، 2022م)، إلى الشمال لكن بعض القوات رفضت التنفيذ واستغل المعارضون ذلك لتحريض الجنود على العصيان؛ مما أدى إلى اضطراب الوضع العسكري، ومع تصاعد الأزمة أُرسلت قوة خاصة لاحتوائها بقيادة العقيد جُون قَرَنْق[17] (راندز، 2010م) إلا أنه انشق وانضم إلى المتمردين مع عدد من الجنود، الأمر الذي منح التمرد قوة تنظيمية وعسكرية أكبر وأسهم في تفجر الصراع (يونغ،2015م، ص53(ولا سيما أنها كانت تمسك بمقاليد النفوذ السياسي والإداري في الجنوب بعد توقيع اتفاقية أَدِيس أَبَابَا، ورأت في التقسيم تهديداً مباشراً لمكانتها ودورها القيادي، وقد أسهم هذا الخلاف القبلي والسياسي حول مسألة التقسيم في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الجنوبي وزاد من حالة عدم الاستقرار

السياسي، كما مثّل أحد العوامل التي مهّدت لتآكل اتفاقية أَدِيس أَبَابَا 1972م، وأسهمت لاحقاً في تفجّر الصراع مجدداً في جنوب السودان بما قاد في نهاية المطاف إلى اندلاع الصراع المسلح بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983م (يونغ،2015م، ص53) التي تهدف إلى إفشال مشروع التقسيم وإنهائه.

وعلى الرغم من نجاح الحكومة في إقناع بعض الكتائب بالتحرك وتعويضها بكتائب أخرى موالية فإن إحدى الكتائب وهي الكتيبة (105) رفضت سراياها المتمركزة في كل من البُور[18] (أمين، 2014م). والْبِيبُور[19] (عودة،2018م) تنفيذ أوامر النقل مما أدى إلى تعثر تنفيذ القرار العسكري ونتيجة لتفاقم الاوضاع اضطرت الحكومة إلى إرسال قوة عسكرية خاصة لاحتواء الأزمة كان على رأسها العقيد جُون قَرَنْق (راندز، 2010م) إلا انه وعلى خلاف ما توقّعته الحكومة اختار الانضمام إلى المتمردين بسبب رفضه لسياسات حكومة الخرطوم المركزية، مصطحباً معه عدداً كبيراً من الضباط والجنود الجنوبيين وهو ما منح التمرد بُعداً تنظيمياً وعسكرياً أكثر خطورة. (كمير، 2005م؛ ندا، 2017 م آخرون) الا ان القوات الحكومية السودانية تمكنت من التصدي لتمرد جُون قَرَنْق ما دفعه إلى الفرار إلى إثيوبيا حيث حصل على دعم حكومي سعى لتوحيد الفصائل الجنوبية تحت قيادة مركزية، وأسفرت هذه الجهود عن بروز الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جُون قَرَنْق، وإنشاء جناحها العسكري الجيش الشعبي في 13 آيار 1983م. وقد تبنت الحركة مشروع «السودان الجديد» القائم على المساواة والعدالة بين جميع مكونات المجتمع، مخالفاً بذلك توجه حركة الأنيانيا1 التي كانت تدعو إلى انفصال الجنوب عن الشمال. (خالد، 2003م).

ج- التحولات السياسية في السودان بعد سقوط نظام جعفر نميري

اصدر جَعْفَر نِمِيرِي العديد من القوانين الإسلامية محاولاً تنفيذها بالقوة فاعلن حالة الطوارئ بالبلاد وأنشئ محاكم طوارئ ومحاكم خاصة لمحاكمة مَحْمُود طَه[20] (Mahmud,1987) زعيم الاخوان الجمهوريين بالإعدام بتهمة الألحاد ثم امر جَعْفَر نِمِيرِي بالقبض على حَسَن التُّرَابِي وآلاف من الإسلاميين الامر الذي أدى الى اندلاع مظاهرات بزعامة التنظيمات المهنية، وفي عام 1983م شرع جَعْفَر نِمِيرِي في تطبيق الشريعة الإسلامية على مستوى السودان عبر النظام القضائي وهو ما أسهم في إضعاف الحزب الشيوعي السوداني بشكل كبير (يونغ، 2015م).

وفي 10 آذار 1985م شن الرئيس السوداني جَعْفَر نِمِيرِي حملة واسعة ضد جماعة الإخوان

المسلمين وذلك في إطار محاولته مواجهة ما اعتبره مؤامرة للإطاحة به؛ فأسفرت هذه الحملة عن فصل (11) عضو من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من مناصبهم الحكومية بعد اتهامهم بالتورط في التحضير لضربة ضد النظام الحاكم، كما شملت الإجراءات حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجماعة طالت المئات من أعضائها من بينهم زعيم الجماعة حَسَن التُّرَابِي الذي أصبح رمزاً للصراع بين الحركة الإسلامية والنظام العسكري، وقد مثلت هذه الخطوة تصعيداً جديداً في مواجهة الإخوان المسلمين وأدت إلى تأزيم العلاقة بين الحركة الإسلامية والحكومة السودانية مما أسهم في زيادة التوترات السياسية

والاجتماعية في السودان قبيل الإطاحة بجَعْفَر نِمِيرِي، الذي كانت ردة فعله اتجاه هذه الاحداث هو تشكيل لجنة وطنية عليا بهدف عقد مباحثات السلام مع المتمردين الجنوبيين واتباع استراتيجية محدودة تحقق السلام والوحدة الوطنية، حيث تكونت تلك اللجنة من (20) عضو يمثلون جميع الأقاليم السودانية، الا ان هذه اللجنة فشلت في عملها بسبب قيام المتمردين باحتلال منطقة الناصر في أعالي النيل بقيادة جُون قَرَنْق، حيث جمدت حركة المتمردين مشروع التنقيب عن النفط ومشروع جُونْقِلِي[21] (العظيم، العدد3، 2022م)، كما قام (400) طالب من الإسلاميين بأحراق ناقلة وقود في جمعية ود نميري التعاونية، الامر الذي اسفر عنه خسائر مادية بقيمة (10000000) دولار، وازدادت حدة التظاهرات عندما اعلن جَعْفَر نِمِيرِي رفع سعر الخبز بنسبة (33%) مما دفع نقابة المحاميين والأطباء والصيارفة للمشاركة في تلك المظاهرات (الحلبوسي، 2018م) وفي أثناء ذلك استغل كلٌّ من الصَّادِق المَهْدِيّ و سِوَارُ الذَّهَب[22] (عبد الفتاح، 2002م)، تصاعد المظاهرات ووجود جَعْفَر نِمِيرِي خارج السودان لتكثيف الضغط على النظام؛ إذ التقى الصَّادِق المَهْدِيّ في نيسان 1985م بعدد من الضباط طالباً منهم دعم الحراك الشعبي وعدم التصدي للمظاهرات، في حين قاد سِوَارُ الذَّهَب انقلاباً أبيض أطاح بجَعْفَر نِمِيرِي وتولى رئاسة المجلس العسكري الانتقالي حيث أصدر بياناً عبر إذاعة أم درمان باسم القيادة العامة للقوات المسلحة، أكد فيه أن القوات المسلحة حفاظاً على الدماء وصوناً لاستقلال البلاد ووحدة أراضيه قررت الوقوف إلى جانب الشعب والاستجابة لمطالبه عبر تولي السلطة خلال فترة انتقالية محدودة تمهيداً لنقلها إليه وجاء في البيان مايلي:

1. إيقاف العمل بالدستور.
2. إعلان حالة الطوارئ في كل البلاد.

3. الإطاحة برئيس الجمهورية ونوابه ومعاونيه ومستشاريه ووزرائه المركزيين والاقليمين.
4. اقالة حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة ونقل سلطاتهم لقادة الوحدات العسكرية (الحلبوسي، 2018م؛ عبيد، 2009م)

وفي هذا الإطار وبعد ان تولى سِوَارُ الذَّهَب السلطة امر بتكوين المجلس العسكري الانتقالي وإعلان موعداً للانتخابات التي جرت في 6 نيسان 1987م، حيث فاز فيها حزب الامة (99) مقعداً بما نسبته (38.2%) من الاصوات، بينما حصل الحزب الاتحادى الديمقراطى على (66) مقعد ما نسبته (29.5%) من الاصوات، أما الجبهة الإسلامية القومية فقد حصلت على (52) مقعداً اي مانسبته (18.5%) من الأصوات، بينما حصل الحزب الشيوعى السوداني على ثلاثة مقاعد فقط فى البرلمان السوداني يونغ، 2015م؛ مكي، 1990م)

الا ان الجبهة الإسلامية القومية سمحت لخريجي المدارس العليا التصويت في كل من الدوائر الانتخابية الاعتيادية بالإضافة الى الدوائر الانتخابية المقصورة فقط على الخريجين، فحصلت على (23) مقعداً من أصل (28) مقعد بعضها من الجنوب، وقد أظهرت الجبهة الإسلامية القومية أنها لم تحتكر الدوائر الانتخابية المخصّصة للخريجين، غير أنّها وبعد إجراء مسح لأوضاع العمالة السودانية المهاجرة إلى البلدان العربية طلبت من أعضائها في المهجر تسجيل أسمائهم في ألاقاليم المختلفة والتصويت وفقاً لذلك، حيث بدا ذلك واضحاً في نتائج غير منطقية مثل التصويت لصالح مرشحين إسلاميين في مناطق جنوبية ذات أغلبية مسيحية. (يونغ، 2015م ب؛ مكي، 1990م ب).

وفي ظل هذه التطورات دخل السودان مرحلة من الاضطراب والتراجع السياسي حيث شكّل الصَّادِقُ المَهْدِي سلسلة من الائتلافات الحكومية الهشّة التي عجزت عن إنهاء الصراع في الجنوب أو إنعاش الاقتصاد السوداني، وانصبّ اهتمام هذه الحكومات على إلغاء قوانين جَعْفَر نِمِيرِي وهو ما أيدته معظم الأحزاب السياسية، إلا أنها فشلت في التوصل إلى بديل واضح لتلك القوانين، وفي شمال السودان تفاقمت الأزمات الاقتصادية وتدهورت الخدمات الحكومية، الأمر الذي دفع الجبهة الإسلامية القومية إلى تصعيد مطالبها بإقرار دستور إسلامي متكامل مستندة إلى نفوذها المتزايد بين الطلبة والتجار وبعض عناصر الجيش، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها بالقطاع المصرفي لتأمين الموارد اللازمة، ونتيجة لذلك أصبحت اتحادات الطلاب في عدد من الجامعات تحت تأثير الجبهة الاسلامية، كما كسبت دعم الطرق الصوفية في الشمال مما منحها قدرة على مواجهة القوى الرافضة

لتطبيق القوانين الإسلامية (يونغ، 2015م ب؛ مكي، 1990م ب)، ومع ذلك لم يسير الصراع في الجنوب لصالح الجبهة الإسلامية، إذ قدّم عدد من القادة العسكريين مذكرة إلى الصَّادِق المَهْدِي عام 1989م يطالبون فيها بتزويدهم بالسلاح اللازم لحسم الصراع ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعندما علمت الجبهة الاسلامية بمضمون المذكرة خشيت احتمال وقوع انقلاب عسكري خاصة بعد انضمام الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى صفوف المعارضة وسعيه للتوصل إلى اتفاق للسلام مع الحركة الشعبية في أَدِيس أَبَابَا، وقد دفعت هذه التطورات الصَّادِق المَهْدِي إلى التحالف مع الجبهة الإسلامية القومية استجابة للضغوط السياسية المتزايدة، مما أسفر عن خروج الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة وحلول الجبهة الإسلامية مكانه، ووافقت الجبهة على هذا الترتيب حرصاً منها على المشاركة في إجراء الإصلاحات وتفادي تهميشها أو إقصائها عن المشهد السياسي لفترة طويلة (يونغ،2015م؛ مكي، 1990م ب؛ أمين، 2014م ب).

3) أسباب تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2005م.

يمكن تصنيف أسباب تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان (1983–2005م) إلى مباشرة وغير مباشرة، وقد تفاعلت هذه الأسباب لتشكّل بيئة أدت إلى اندلاع التمرد ومن الأسباب المباشرة:

1. قرار إعادة تقسيم إقليم جنوب السودان الذي اتخذه الرئيس جَعْفَر نِمِيرِي عام 1983م، والذي اعتُبر خطوة أدت إلى إضعاف الكيان الإداري والسياسي للجنوب وزيادة الشعور بالتهميش لدى سكانه.
2. فرض قوانين الشريعة الإسلامية في 1983م التي ساهمت في تعميق الأزمة إذ رأت فيها القوى الجنوبية تعبيراً عن نظام لا يعكس التعدد الديني والثقافي في السودان (أمين، 2014م).

<u>أما الأسباب الغير المباشرة تمثلت في:</u>

1- الإجراءات المتخذة ما بعد اتفاقيات التسوية والتي تمثلت في استيعاب عدد من ضباط وجنود قوات الأنيانيا1 داخل القوات النظامية السودانية وتدريبهم تمهيداً لدمجهم.
2- حرمان ضباط وجنود قوات الأنيانيا1 التي دمجها من الامتيازات والترقيات والمكانة الوظيفية داخل الجيش والشرطة والأجهزة الحكومية.
3- نقص التجهيزات اللوجستية، وعدم كفاية التسليح في صفوف قوات الأنيانيا1.
4- الشعور بعدم المساواة والتهميش داخل المؤسسة العسكرية لدى بعض الضباط الجنوبيين

نتيجة ضعف التدريب والتعليم مقارنة بنظرائهم إضافة من الخوف من أن يكون الدمج وسيلة لإقصائهم تدريجياً (لاقو، 2005م، ص21؛ اليرـ 1992م، ص57).

5- ظهور عوامل نفسية وتنظيمية زادت من التوتر تمثلت في انعدام الثقة بين القوات الاثيانيا والنظامية، الأمر الذي عزز حالة التذمر وتفاقم الأزمة.

6- .سياسة الرئيس جَعْفَر نِمِيرِي واتفاق المصالحة مع الصَّادِق المَهْدِي عام 1977م، وما ترتب عليه من تقويض الثقة في اتفاقية أَدِيس أَبَابَا 1972م لعدم تنفيذ عدد من بنودها، مثل ضعف استيعاب الجنوبيين في الجيش، وعدم التقيد بالنسبة المقررة لهم والبالغة (30%) للقبول بالكلية الحربية، وإبعاد عدد كبير من الضباط المستوعبين حتى تراجع عددهم إلى (57) ضابطاً فقط من أصل (203) بحلول عام 1986م. (لاقو، 2005م؛ اليرـ 1992م).

7- قرار الحكومة عام 1982م نقل الكتائب 105 في بُور، و110 في أويل[23] (عودة، 2018م)، و111 في رمبيك من الجنوب إلى الشمال، حيث واجهت هذه القرارات رفضاً واسعاً واقتربت من التمرد خاصة بعد نقل الكتيبة 110 إلى دارفور (241) (عوض،1956م) في عام 1982م مما دفع وفداً حكومياً برئاسة دول أشويل[25] محمد، 2025م، العدد 193، ص12) إلى التفاوض في بُور، وانتهى الأمر بتأجيل التنفيذ مؤقتاً لاحتواء الأزمة وهو ما شكّل مقدمة مباشرة لاندلاع تمرد عام 1983م بقيادة جُون قَرَنْق. (اليرـ 1992م).

4) تطورات تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983-2005م.

1- بدأت الشرارة الأولى للتمرد في آذار 1983م داخل الكتيبة (105) في بُور نتيجة خلافات حول المرتبات وتدهور الانضباط العسكري رغم تأكيد التقارير المالية سلامة السجلات، إلا أن القيادة العليا تجاهلت النتائج وهددت بوقف الرواتب ما لم تُقدَّم كشوفات جديدة (اليرـ 1992م).

2- خلال الأسبوع الأول من أيار 1983م تفاقمت الأزمة داخل الكتيبة (105) في بُور بسبب تأخر المرتبات وتزايد الشكوك تجاه القيادة العليا، ومع وصول قائدها الجديد الرائد كَرُبِينُو كُوَانْيِنْ (Kerubino Kuanyin)[26] (أمين،2014م) أعلن دعمه للجنود وسعى لاحتواء الوضع عبر توفير الغذاء لهم من السوق المحلي، ومع تصاعد التوتر فرضت الكتيبة (105) سيطرتها على مدينة بُور وأعدمت جندياً قادماً من جوبا كان مكلفاً بمهمة استخبارية.

3- وفي الثامن من أيار توقفت في بُور باخرة كانت تقل شحنة سرية من سلاح المدرعات في

طريقها إلى جوبا بغرض التزود بالمؤن إلا أن الرائد كَرُبِينُو كُوَانْيِنْ أمرها بمغادرة الميناء فوراً دون السماح لأي من أفرادها بالنزول بعدما اشتبه في أن السرية كانت تهدف إلى نزع السلاح من جنود كتيبته (105)، فامتثلت الباخرة للأمر وغادرت لكنها عادت بعد أسبوع واحد إلى بور وشاركت في هجوم على مقر قيادة الكتيبة، وعلى إثر هذه التطورات الخطيرة وبعد مداولات مطولة في الخرطوم خلص مجلس الدفاع الوطني إلى أن حالة النظام والانضباط داخل القوات الجنوبية انيانيا1 تدهورت إلى مستوى بالغ الخطورة، نتيجة تراكمات استمرت طوال إحدى عشرة سنة، وبناءً عليه تقرر في عام 1983م اتخاذ إجراءات حاسمة لإعادة فرض الانضباط وإيصال رسالة واضحة مفادها أن عصيان الأوامر المشروعة الصادرة من القيادة العليا لن يُسمح به، وفي اعقاب تمرد الكتيبة 105 قرر مجلس الدفاع الوطني قمع التمرد عسكرياً، وبالفعل أرسلت قوة عسكرية شمالية بقيادة ضابط جنوبي من قوات الأنيانيا لاعتقال كَرُبِينُو كُوَانْيِنْ وإجبار كتيبته على التحرك إلى مدينة شَنْدِي في الشمال الذي افضى الى استخدام العنف وإشعال الأزمة فمتد التمرد ليشمل باقي سرايا الكتيبة 105 في البِيبُور و فشلا (أمين، 2014م ب)

4- في ايار عام 1983م تمردت حامية أَيُودَ وحامية رُومْبِيكَ[27] (عبد الله، 2022م)، الا انه تم دحر هذه القوات المتمردة بواسطة القوات المسلحة في 16 آيار 1983م فانسحبت نحو الغابات ومنها إلى إثيوبيا بعدما شهدت تلك المناطق مذابح قامت بها القوات المتمردة ضد القوات النظامية

5- كما شرع العقيد جُون قَرَنْق بالتنسيق مع كَرُبِينُو كُوَانْيِنْ مع حامية أَيُودَ حيث انضم إليهم وقاد مجموعة من القوات المتمردة حتى الحدود الإثيوبية، وهناك كتب رسالة إلى كَرُبِينُو كُوَانْيِنْ للالتحاق به، فوصلت القوات المتمردة إلى إثيوبيا فانضمت الى قوات أنيانيا المتواجدة في الأراضي الإثيوبية بعد رفضها الاستيعاب في القوات النظامية وأسست لها معسكراً في بلغام الواقعة جنوب شرق إثيوبيا، فقدمت لهم اثيوبيا الدعم المادي فانضم صَمْوِئِيلُ قَايِ تُوتِ (Samuel Gai Tut)[28] (أمين، 2014م) و سَلْفَا كِيرْ مِيَارْدِيتْ (Salva Kiir)[29] (أمين، 2014م ب) للقوات المتمردة على الحدود السودانية – الإثيوبية مع عدد من القيادات الجنوبية من أبناء الدِّنْيكَا وَالنُّوَيْرِ[30] (Hutchinson, 1992) فالتقوا على الحدود الإثيوبية ونقلوا إلى أَدِيس أَبَابَا واعادوا تنظيم صفوفهم ودمجوا جهودهم في منظمة واحدة أطلقوا عليها الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (أمين، 2014م ب).

6- قدم جُون قَرَنْق من خلال بيان الحركة المعروف بـ «منفيستو الحركة الشعبية» رؤيته الواضحة التي ركزت على تحرير السودان بأكمله، وقد لقي هذا التصور تجاوباً من الجانب

الإثيوبي مما مكّنه من وضع الخطة العامة للحركة الشعبية التي تضمنت توحيد وتجميع القوات المبعثرة والمنظمات السياسية المستقلة ودمجها في قوة موحدة متماسكة، كما نصت الخطة على تحرك هذه القوات نحو الحدود الإثيوبية لإعادة التنظيم والانضمام إلى مجموعات أنيانيا الموجودة هناك، إلا أن الظروف حالت دون تنفيذ هذه الخطوة؛ إذ لم تصل القوات المتمركزة في منطقة بحر الغزال(31)(القدال، 1992م ب) في الوقت المحدد خلال هذه الفترة، فواصل جُون قَرَنْق لقاءاته مع الرئيس الإثيوبي لتنسيق الدعم اللازم لقيادة الحركة لكن هذه الجهود أدت إلى نشوب صدامات حادة بينه وبين بعض أعضاء الحركة الشعبية، مما دفع هؤلاء إلى الفرار إلى جنوب السودان فانضم عدد منهم إلى أنيانيا 2، فوقعت بين الطرفين مناوشات متكررة في منطقة أعالي النيل التي تشكل غالبية سكانها من قومية **النُّوَيْرِ** (أمين، 2014م ب).

7- استمر الصراع حتى عام 1988م، استغل الرئيس السوداني جَعْفَر نِمِيرِي هذه الانقسامات معلناً تسامحه مع أنيانيا 2 ووعدهم بتقديم مساعدات كبيرة من السلاح تحت مسمى «القوات الصديقة»، حيث مكّنت هذه الخطوة قوات أنيانيا2 من السيطرة على المناطق الغربية لمخيمات الجيش الشعبي في إثيوبيا، مما أتاح لها قطع الطريق على قوات الحركة الشعبية فأسفرت هذه المواجهات عن سقوط العديد من القتلى من المدنيين والعسكريين، كما شهدت مناطق أعالي النيل أعمال انتقامية طالت المدنيين من **النُّـوَيْرِ** بما في ذلك تدمير قرى كاملة، فحاول جُون قَرَنْق استقطاب أكبر عدد ممكن من السودانيين شمالاً وجنوباً للانضمام إلى صفوف الجيش الشعبي وانضم العديد من شباب مناطق بُور وبحر الغزال من أبناء الدِّنْيكَا، (أمين، 2014م ب).

8- على المستوى الخارجي، قام جُون قَرَنْق بجولات إلى كوبا وليبيا وألمانيا الشرقية طلباً للدعم السياسي والعسكري، معلناً هدف الحركة في تحرير السودان بكامله. كما استقطبت الحركة المتضررين من سياسات الترحيل القسري التي انتهجها نظام جَعْفَر نِمِيرِي منذ 1982م ضد سكان الجنوب وغرب السودان، إضافة إلى المعارضين لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ممن أعلنوا استعدادهم لحمل السلاح ضد الحكومة (أمين، 2014م، ص64)،وبهذه الاستراتيجيات تمكن جُون قَرَنْق من تثبيت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد إقصاء خصومه الداخليين، وتأمين دعم مالي وسياسي من دول الجوار، مع استقطاب أعداد كبيرة من أبناء الجنوب، كما أسست الحركة حضوراً سياسياً في عواصم أوروبية عدة، مما عزز دورها العسكري والسياسي، مع تبني شعار تحرير السودان واستبدال الحكم التقليدي العسكري بنظام اشتراكي علماني، وبناء تحالفات مع

إثيوبيا وليبيا (أمين، 2014م).

9- اعلنت إذاعة الحركة الشعبية عدم اعترافها بشرعية المجلس العسكري مشترطة تسليم السلطة إلى حكومة مدنية خلال مهلة لا تتجاوز أسبوعاً، وفي المقابل عرض جُون قَرَنْق وقف العمليات العسكرية مؤقتاً طوال تلك المدة انتظاراً لتحقيق هذا الانتقال، ومع انقضاء المهلة دون تنفيذ التعهد استأنف الجيش الشعبي عملياته العسكرية في مناطق بحر الغزال وأعالي النيل، وحمّلت الحركة الشعبية الحكومة العسكرية السودانية مسؤولية تجدد القتال (**Collins ،2015**)، وقد شكّل هذا التطور صدمة للقوى السياسية الشمالية التي كانت تعتقد أن حمل السلاح من قبل الحركة الشعبية اقتصر هدفه على إسقاط نظام جَعْفَر نِمِيرِي فقط، لذلك واصل اذاعة الجيش الشعبي التعبير عن موقف الحركة من التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، حيث أكد جُون قَرَنْق أنه لن يدخل في أي مفاوضات إلا مع حكم مدني يضع حداً للتفرقة العرقية والدينية ويضمن للعناصر غير العربية في السودان كامل حقوقها المدنية والسياسية.

وفي هذا السياق سعت الحكومة الانتقالية إلى الى التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عبر تبادل الرسائل الرسمية، ففي أيار 1985م دعا وزير الدفاع السوداني اللواء عُثْمَانُ عَبْدُ اللهِ الحركة إلى الحوار وإنهاء القتال، ثم قدّم رئيس الوزراء الجزولي دفع الله مبادرة في 1 حزيران 1985م اعترف فيها بدور الحركة في إسقاط نظام جَعْفَر نِمِيرِي، ودعاها للمشاركة في الحوار الوطني مع طرح فكرة حكم ذاتي إقليمي للجنوب وطلب تمديد وقف إطلاق النار لإيصال المساعدات الإنسانية (أمين، 2014م ب)، إلا أن جُون قَرَنْق ربط استجابته بتنفيذ عدة مطالب، أبرزها إلغاء حالة الطوارئ، وحل المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية واتفاقية الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادي مع مصر، وكذلك اتفاقية الدفاع المشترك مع ليبيا(**Collins،2015 a**)

رفض المجلس العسكري الانتقالي والحكومة الانتقالية شروط الحركة الشعبية معتبرين أن فرض مطالب مسبقة وحلول أحادية الجانب دون الدخول في حوار رسمي يمثل مساساً بسيادة السودان وتجاوزاً للأطر الدستورية المعتمدة خلال المرحلة الانتقالية، ورأت الحكومة أن معالجة القضايا الخلافية عبر حوار وطني شامل يشارك فيه جميع الأطراف وليس من خلال اشتراطات قبل بدء المفاوضات، إلا أن جُون قَرَنْق أصر على موقفه ورفض التراجع عن مطالبه مما دفعه إلى وضع برنامج للإطاحة بالحكومة الانتقالية تضمن برنامجه؛ الدعوة إلى انتفاضة شعبية يشارك

فيها أهل السودان بالتنسيق بين الجيش الشعبي والقوات الديمقراطية القومية المستعدة لمواصلة الكفاح والنضال إلى جانب تعبئة الجيش الشعبي في مناطق العمليات لتكثيف القتال ضد الحكومة وتقديم النصائح للمجلس العسكري لتسليم السلطة للشعب.

وشمل البرنامج مناشدة الجيش السوداني للتخلي عن دعم المجلس العسكري والانضمام إلى صفوف الجيش الشعبي والقوى الديمقراطية بهدف إجراء محادثات تحقق سلاماً حقيقياً للبلاد وفتح قنوات اتصال مع تحالف اتحادات العمال المختلفة، رفض المجلس العسكري الانتقالي والحكومة الانتقالية شروط الحركة الشعبية لتحرير السودان، معتبرين أن فرض مطالب مسبقة قبل بدء المفاوضات يمس سيادة الدولة، وأكدوا أن القضايا الخلافية يجب أن تُناقش عبر حوار وطني شامل، في المقابل تمسك جُون قَرَنْق بمطالبه واتجه إلى تصعيد الضغط على الحكومة من خلال الدعوة إلى انتفاضة شعبية وتكثيف العمليات العسكرية ومحاولة كسب دعم الجيش السوداني واتحادات العمال بهدف إسقاط الحكومة الانتقالية وتحقيق تسوية جديدة. (اليرـ 1992م ب).

10- وفي هذا الإطار أدرك جُون قَرَنْق صعوبة فرض مطالبه بالقوة، فاتجه إلى خيار التسوية السياسية عبر اتفاقية إعلان كُوكَادَام [32] الذي عُقد في إثيوبيا بهدف إنهاء الصراع المسلح في الجنوب، بمشاركة بعض أحزاب المعارضة من الشمال والجنوب لإضفاء طابع وطني عليه، وباستضافة إثيوبيا التي وفرت بيئة آمنة للحوار، في المقابل لم تشارك الحكومة الانتقالية والمجلس العسكري بشكل مباشر معتبرة أن المطالب المطروحة تمثل شروطاً مسبقة تمس سيادة السودان(عبد الله، 2022م ب).

11- في الفترة من 15 إلى 24 آذار 1985م، اجتمع وفد من القوى السياسية مع وفد الحركة الشعبية بقيادة كَرْبِينُو كَوَانِين في كُوكَادَام ونص اتفاقهم على رفض الديكتاتورية والالتزام بالديمقراطية، والدعوة إلى "السودان الجديد" القائم على الحرية والمساواة. كما تضمت الاتفاقية خطوات تمهيدية لعقد مؤتمر دستوري قومي، شملت مناقشة قضايا السودان كافة، ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء قوانين الشريعة المقيدة للحريات، والعمل بدستور 1956م المعدل 1964م مع نظام الحكم الإقليمي (اليرـ 1992م)، إضافة إلى التحضير لمؤتمر دستوري في الخرطوم والدعوة إلى حكومة وحدة وطنية وإلغاء بعض الاتفاقيات العسكرية، وبعد الاتفاقية استمرت الاتصالات بين الأطراف، خاصة بعد تشكيل حكومة مدنية بعد الانتخابات وتولي الصادق المهدي رئاسة الحكومة، إلا أن تحفظات سياسية حالت دون تنفيذ الاتفاق بالكامل. كما عُقد اجتماع مطول بين الصَّادِق

المَهْدِي وجُون قَرَنْق في أَدِيس أَبَابَا عام 1986م دون تحقيق نتائج، مع استمرار العمليات العسكرية وتدهور الأوضاع الأمنية، مما عكس تعثر الوصول إلى تسوية نهائية (عبد الله، 2022م ب).

12- في كانون الثاني 1987م تصاعدت الأحداث العسكرية حيث دارت معارك عنيفة في مناطق العمليات فأعلنت الحكومة دراسة قوانين بديلة لقوانين جَعْفَر نِمِيرِي الخاصة بالشريعة الإسلامية وشهد شهر شباط 1987م تشكيل مجلس إدارة الأقاليم الجنوبية، كما شن الجيش الشعبي هجوماً على بلدة جوكدن جنوب شرق السودان ودمر معسكرات قرب قرية جور بودي بالإقليم الأوسط من السودان .(عبد الله، 2022م ب).

13- وفي 28اذار 1987م هاجمت قوات ألانيانيا الحليفة للحكومة معسكراً تابعاً لقوات جُون قَرَنْق في أقصى جنوب النيل الأزرق ثم تواصلت العمليات العسكرية؛ ففي 24 ايار أُطلق صاروخ على طائرة نقل عسكرية قرب مدينة واو مما أدى إلى صدام كبير في جنوب غرب السودان .(عبد الله، 2022م ب).

14- وفي 24 حزيران استعد الجيش السوداني لمعارك كبرى قرب مدينتي أويو(33) (عبد الله، 2022م ب) والناصر[34] (أمين، 2014م،؛ عبد الله، 2022م)، تلاها في 25 تموز معركة قرب ملكال[35] (عبد الله، 2022م)

وفي 5كانون الأول تم الإبلاغ عن مذبحة في مدينة واو أسفر عنها (60) مسافر مما أدى إلى تصعيد كبير في النزاع العسكري والسياسي وانفجرت الأزمة مجدداً بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في الجنوب بقيادة جُون قَرَنْق (Collins,2015 a) .

خلال هذه الفترة نفذت مجموعات متمردة كميناً لقاطرة إغاثة متجهة إلى بحر الغزال، ما أدى إلى مقتل 15 جندياً و19 مدنياً وإصابة 17 آخرين، بمشاركة نحو 4 آلاف مقاتل، وفي المقابل تكبدت القوات الحكومية خسائر، لكنها استعادت السيطرة على المناطق المتضررة. وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية خوض معارك في جنوب النيل الأزرق للحفاظ على وحدة البلاد، مؤكدة أن سلاح الجو قصف مواقع الجيش الشعبي والحركة الشعبية في مدينة الكرمك[36] (عبد الله، 2022م) ودمرتها بالكامل، واستعادت القوات السودانية السيطرة على بلدتي الخرطوم وكاشنكور[37]((ويكبيبديا) ووجهت تحركاتها نحو بلدة قيسان بعد طرد فلول الجيش الشعبي نحو الأراضي الإثيوبية، لكنها أكدت استمرار حرب العصابات في المنطقة مما أدى الى عقد الجانبان محادثات في لندن الا انها لم تسفر عن نتائج ملموسة الامر الذي دفع قوات الجيش الشعبي في

أوائل 1988م بالقيام بهجمات على الحاميات في مدن وجبال النوبة ما أدى إلى نزوح السكان نحو كردفان والخرطوم حيث سيطر على العديد من المدن الجنوبية أبرزها كبويت (اليرـ 1992م ب).

15- وفي شباط من عام 1988م شكل الصادق المهدي حكومته الرابعة (38) بعد انسحاب حزب الاتحاد الديمقراطي من الائتلاف الحاكم إلى صفوف المعارضة، وتألفت الحكومة الجديدة من حزب الأمة والجبهة الإسلامية ذات التوجه المتطرف فيما يخص التمسك بالشريعة (عبد الله، 2022م ب).

16- في آذار 1988م شنت الحكومة هجوماً على المدنيين في الدِّنْيكَا، ما أسفر عن سقوط ضحايا وحرق القرى وتدمير بنيتها التحتية، وقد قوبل ذلك برفض واسع من حزب الاتحاد الديمقراطي وكتلة الجنوب والمعارضين للحركة الشعبية، كما تمكنت القوات السودانية من تدمير معسكرات الجيش الشعبي في أعالي النيل واستعادة مدينة توريت، إلا أن هذه الإنجازات العسكرية لم تؤدِ إلى حل سياسي مستدام، مهد ذلك لمحاولة تسوية سلمية خارج إطار الحكومة الائتلافية، حيث وقعت الحكومة السودانية مع جُون قَرَنْق عام 1988م اتفاقية المِيرْغَنِيِّ – قَرَنْق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، والتي تضمنت ترتيبات سياسية أساسية وهي :

1. تجميد مواد الحدود والمواد المتضخمة في قوانين ايلول
2. إعداد المؤتمر الدستوري والفصل في مسألة القوانين.
3. إلغاء كل المعاهدات العسكرية مع الدول الأخرى مثل مصر وليبيا ورفع حالة الطوارئ.
4. تشكيل لجنة تحضيرية قومية لتهيئة الظروف لعقد المؤتمر الدستوري في مكان آمن. (اليرـ 1992م).

وبالرغم من توقيع الاتفاقية استمر الجيش الشعبي في نشاطه العسكري وأطلق صاروخاً على طائرة وزير الدفاع عشية وصول الميرغني إلى الخرطوم، مما دفع رئيس الوزراء الصادق المهدي في 20 تشرين الثاني 1988م لإصدار بيان يستنكر الحادثة مؤكداً أن الحركة الشعبية لا ترغب في السلام وتحركها قوى أجنبية (اليرـ 1992م؛ أمين، 2014م)، وعقب سقوط مدينتي كبويتا(39) (أمين، 2014م) والناصر الواقعة في الجنوب الغربي من السودان بيد الجيش الشعبي لتحرير السودان عام 1989م رفعت هيئة قيادة القوات المسلحة السودانية مذكرة إلى الحكومة في 20 شباط 1989م

حملت طابع الإنذار المباشر لحكومة الصَّادِقُ المَهْدِي نتيجة فشلها في تحقيق السلام أو

إيجاد حلول ناجحة للأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وفي ظل هذا المناخ تصاعدت الانتقادات الداخلية والخارجية وتدهورت الأوضاع الأمنية والإنسانية في جنوب السودان، حيث قُدّر عدد ضحايا الحرب حتى عام 1988م بنحو (200) ألف قتيل، وأمام هذه التطورات وجدت الحكومة نفسها أمام خيارات محدودة تمثلت بالاستمرار في الحكم وسط شلل سياسي كامل أو إحداث تغيير جذري في الأوضاع أو مواجهة انقلاب عسكري يطيح بها خاصة بعد تفكك الائتلاف الحاكم عقب انسحاب محمد عثمان الميرغني وحزبه من الحكومة (الير، 1992م؛ أمين، 2014م).

وفي هذا السياق تراجعت شعبية الصَّادِقُ المَهْدِي واشتدت الخلافات داخل حكومته وبرزت قناعة عامة بأن الجيش غير راضٍ عن أداء السلطة المدنية وأن المؤسسة العسكرية التي حكمت البلاد طويلاً لن تبقى بعيدة عن المشهد السياسي، ومع تفاقم الأوضاع تدخل الجيش حتى وقع انقلاب في الثلاثين من حزيران 1989م فاستولت مجموعة من الضباط بقيادة العميد عمر حسن البشير[40] (الخولي، 2011م، ص3) على السلطة وأُعلن تشكيل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني (عبد الله، 2022م)، في المقابل كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان آنذاك في ذروة قوتها العسكرية والسياسية موحدة القيادة تحت جُون قَرَنْق، وقد أعلنت حكومة الإنقاذ منذ بيانها الأول رفضها لمبادرات السلام السابقة ووصفت سياسات العهد الحزبي تجاه قضية الجنوب بالفوضوية واعتبرت الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات السابقة ضعيفة وفاشلة، وطرحت أجندة جديدة ركزت على وقف إطلاق النار والعفو العام والمفاوضات دون شروط مسبقة والاستفتاء حول قوانين الشريعة الإسلامية، واعتبرت الصراع في الجنوب ذات خصوصية تختلف عن النزاعات الإقليمية في أفريقيا، حيث وصف جُون قَرَنْق الانقلاب بأنه انقلاب عسكري باسم الجبهة الإسلامية وليس باسم الجيش أو الشعب وطالب باستقالة حكومة الإنقاذ وعودة الأحزاب للحكم متهماً الجبهة الإسلامية بالسعي لفصل الجنوب عن الشمال، وبالرغم من الأجواء المشحونة عقد أول لقاء رسمي بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية في 4 تموز 1989م في أَدِيس أَبَابَا لكنه لم يسفر سوى عن اتفاق محدود حول عملية شريان الحياة وتوزيع الإغاثة

مما عكس عدم استعداد الطرفين آنذاك للدخول في مفاوضات جادة حول القضايا الجوهرية (عبد الله، 2022م ب).

17- في 19 تشرين الثاني 1989م عُقد مؤتمر الحوار الوطني برئاسة مُحَمَّدُ الأَمِينِ خَلِيفَةُ لبحث أسباب الصراع في الجنوب، إلا أن الحركة الشعبية قاطعته واعتمد المؤتمر "ميثاق السودان"

الذي صاغته الجبهة الإسلامية عام 1987م، والقائم على الفيدرالية كحل لقضية الجنوب مع الإبقاء على قوانين الشريعة في الشمال، قوبلت هذه التوجهات بتصعيد عسكري متبادل شمل تعزيز تسليح الحكومة واحتلال الجيش الشعبي لمدينة الكرمك، إضافة إلى تشريع قوانين لتنظيم المليشيات القبلية، مما دفع الأمم المتحدة إلى تعليق عمليات الإغاثة في الجنوب، وفي المقابل قام جُون قَرَنْق بجولة أفريقية شملت جنوب أفريقيا وزامبيا لشرح أسباب الصراع وأهداف الحركة مطالباً بدعم دولي لسودان موحد علماني مع جيش قومي ومؤتمر دستوري، وبعد انقلاب عمر البشير تشكل التجمع الوطني الديمقراطي كإطار للمعارضة، ولعب حزب الأمة دوراً محورياً في التقارب مع الحركة الشعبية. (أمين، 2014م ب).

18- وفي عام 1990م أعلنت الحركة الشعبية موافقتها على المبادئ الأساسية لميثاق التجمع وانضمامها إليه وصدر بيان مشترك مع حزب الأمة حيث مثّل تحولاً نوعياً في العلاقة بين الحركة والأحزاب الشمالية وأسس لحوار سياسي جديد حول مشروع السودان الجديد' في المقابل أعادت حكومة الإنقاذ ترتيب علاقاتها الخارجية خاصة مع ليبيا وشرعت داخلياً في تعبئة الشمال عبر خطاب ديني أضفى على الصراع طابعاً عقائدياً واعتبر القتال «جهاداً»، في المقابل استمرار تسليح المليشيات القبلية (مين، 2014م ب).

19- شهد عام 1991م تحولات مفصلية بسقوط نظام منجستو هايلا مريام الإمبراطوري في إثيوبيا، مما أفقد الحركة الشعبية حليفها الاستراتيجي وقواعدها الخلفية وأدخلها في أزمة إنسانية وعسكرية حادة، وتحت ضغط الأوضاع أعلن في 22 آب 1991م انشقاق داخل الحركة عُرف بـ إعلان الناصر حيث اتهمت قيادات منشقة جُون قَرَنْق بالاستبداد وغياب المؤسسية وانتهاكات حقوق الإنسان، وبالرغم من فشل الانقلاب فقد تشكل جناح جديد باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المتحدة، ودعا إلى خيار الدولتين بدل السودان الموحد، فردّ جُون قَرَنْق بعقد اجتماعات تنظيمية، أبرزها اجتماع تُورِيتْ 1991م الذي أصدر سلسلة قرارات شاملة هدفت إلى إعادة تنظيم الحركة وتعزيز سيطرتها الإدارية والسياسية في ظل تصاعد الصراع الداخلي الجنوبي، حيث أسهمت هذه الانقسامات في تعميق النزاعات القبلية خاصة مع تدخل أنيانيا2[41] (مهدي، 2023م) وتحوّل الصراع الجنوبي–الشمالي إلى عامل إضافي لتفاقم الأزمة الإنسانية والسياسية في جنوب السودان والتي ادخلت الحركة الشعبية مرحلة من التشظي والصراع الداخلي في وقت كانت فيه أضعف من أي وقت مضى قبل أن يتمكن جُون قَرَنْق لاحقاً من استعادة زمام القيادة بعد تصفية خصومه

وتوحيد جناحه من جديد، أدرك جُون قَرَنْق تعقّد الأوضاع داخل الحركة الشعبية في ظل اتهامات المنشقين له بتركيز السلطتين السياسية والعسكرية بيده واتباع نهج سلطوي فسارع إلى تبنّي إصلاحات تنظيمية لإعادة بناء الحركة وتعزيز تماسكها، فشملت هذه الإصلاحات حلّ القيادة السياسية العليا وتأسيس مجلس قيادة هيئة الميدان العام الذي ضم قادة الجيش الشعبي وتكوين لجان متخصصة من قيادات شابة لتقييم أوضاع الحركة وتطوير أدائها، كما دعا إلى عقد مؤتمر توريت (12–16 كانون الثاني 1991م)، الذي أكد فيه على ضرورة تفعيل المؤسسات السياسية والإدارية والفصل بين الإدارة المدنية والعسكرية وإنشاء جهاز قضائي مستقل، وفي سياق تنفيذ هذه المخرجات انعقد المؤتمر العام الأول للحركة في شُقْدُوم[42] (عبيد، 2009م).

بشرق الاستوائية جنوب السودان في نيسان 1994م حيث مثّل تحولاً مفصلياً؛ إذ أقر إنشاء أفرع سياسية واعتمد أول إصلاح سياسي وتنظيمي شامل وأصدر الميثاق الوطني للحركة مع إعادة تشكيل الهياكل بانتخاب مجلسي التحرير الوطني والتنفيذي برئاسة جُون قَرَنْق لتتولى الأدوار التشريعية والتنفيذية وترسيخ الإدارة المدنية وبناء نظام قضائي مستقل قائم على حكم القانون وحقوق الإنسان (اليرـ 1992م ب).

أما في مجال الإدارة المدنية ضمن مشروع "السودان الجديد" فقد أكدت الحركة الشعبية في ميثاقها ضرورة تلبية احتياجات السكان في مجالات المؤن والخدمات والتنمية وإعادة التأهيل، مما استدعى إنشاء نظام إداري مدني منفصل عن المؤسسة العسكرية قائم على اللامركزية والفعالية (أمين، 2014م ب). وبناءً على ذلك، قُسّم السودان الجديد إلى خمسة أقاليم هي: الاستوائية، بحر الغزال، أعالي النيل، جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، ثم إلى مقاطعات ومدن وقرى، تتولى إدارتها الأطر المحلية، بينما تتصدر القيادة التنفيذية الوطنية قمة الجهاز الإداري مع إسناد الأدوار المحلية للقيادات الإدارية والتقليدية (اليرـ 1992م ب).

وفي المجال الاجتماعي التزمت الحركة بتطوير الخدمات الصحية وفق الرعاية الصحية الأولية وتأمين الدواء بالاعتماد على الموارد المحلية والدعم الدولي، إضافة إلى إعداد الكوادر الصحية، كما سعت إلى تطوير التعليم وربطه بالإنتاج واعتماد اللغة الإنجليزية لغة تدريس مع تدريس اللغات المحلية كمقررات مستقلة (اليرـ 1992م ب).

أما اقتصادياً، فقد تبنّى الميثاق توجهاً نحو اقتصاد السوق الحر يقوم على التكامل بين القطاعين العام والخاص مع تشجيع التجارة والاستثمار وفرض نظم ضريبية والسعي للحصول على

دعم خارجي، إضافة إلى طرح فكرة عملة خاصة بالسودان الجديد واستغلال الموارد الطبيعية من زراعة وبترول ومعادن. ومع ذلك، واجهت خطط بناء الإدارة المدنية تباطؤاً في التنفيذ بسبب معارضة بعض القيادات العسكرية لفصل السلطة المدنية عن العسكرية، وضعف البنية الإدارية، والاعتماد على المنظمات الدولية، إلى جانب تركّز السلطة في يد جُون قَرَنْق الذي احتفظ بصلاحيات واسعة دون تفعيل فعلي لمؤسسات المحاسبة مثل المجلس التنفيذي الوطني (عبد الله، 2022م ب).

5) الانقسام الداخلي للحركة الشعبية لتحرير السودان 1983 -2005م.

شهدت الحركة الشعبية لتحرير السودان مرحلة صعبة بعد انقسامها الداخلي عام 1991م، إذ واجهت تحديات داخلية تمثلت في تفكك وحدتها العسكرية والتنظيمية، إلى جانب تحديات خارجية أبرزها سقوط نظام منجستو هيلا مريام[43] مما أفقدها أحد أهم مصادر الدعم اللوجستي، في الوقت الذي استغلت ف حكومة الإنقاذ بقيادة عمر البشير هذا الانقسام لدعم الفصائل المنشقة وإضعاف الحركة (Collins. 2015 a).

وفي عام 1993م توصّل جُون قَرَنْق ورياك مشار (44) (https://www.albayan . 2016) إلى إعلان واشنطن الذي أقرّ بحق تقرير المصير لجنوب السودان، مما أثار قلق قوى المعارضة الشمالية. وفي السياق نفسه، أعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان صياغة رؤيتها السياسية عبر تبني مشروع السودان الجديد وتطوير بنيتها التنظيمية، مع تعزيز علاقاتها مع أحزاب المعارضة الشمالية من خلال اتفاقيات سياسية متعددة.

وفي المقابل وقّعت حكومة الإنقاذ في عامي 1996–1997م اتفاقيات مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة، أبرزها اتفاقية الخرطوم للسلام عام 1997م، إلا أن الحركة الشعبية اعتبرت هذه الاتفاقيات حلولاً جزئية لا تعالج جذور الأزمة. (مهدي، 2023م ب).

ومع بداية عام 2000م استأنفت الحركة عملياتها العسكرية، كما وقّعت عام 2001م مذكرة تفاهم مع حَسَن التُّرَابِي تضمنت الدعوة إلى الديمقراطية وحق تقرير المصير، أما مرحلة التسوية النهائية فقد بدأت بعد اتفاقية ماشاكوس(45) (العثماني، 2021 ب)، ثم استمرت المفاوضات في نيفاشا (46) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية برعاية منظمة

الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) وبدعم دولي، حيث تركزت المفاوضات على قضايا الترتيبات الأمنية، تقاسم السلطة، تقاسم الثروة، ومستقبل المناطق المهمشة خاصة مناطق النفط. (العثماني،

2021م، ص6)، وفي 9 كانون الثاني من عام 2005م تم توقيع اتفاقية (نيفاشا) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، والتي نصّت على تقاسم السلطة والثروة وتنظيم الترتيبات الأمنية، ومعالجة وضع المناطق المهمشة، ومهّدت هذه الاتفاقية في النهاية لاستفتاء جنوب السودان عام 2011م الذي انتهى بالإعلان عن انفصال الجنوب عن السودان والاستقلال. (العثماني، 2021 ب).

6) الموقف العربي والاقليمي من حركة التمرد الشعبية لتحرير السودان 1983 – 2005م

1- مصر.

شهدت العلاقات السودانية–المصرية خلال الفترة (1969–2005م) تحولات متأثرة بالتطورات السياسية والأمنية في السودان، حيث سارعت مصر إلى الاعتراف بنظام جَعْفَر نِمِيرِي عقب انقلاب عام 1969م، الأمر الذي أسّس لمرحلة من التقارب والتنسيق السياسي بين البلدين (الطويل، 2012م). وتعززت هذه العلاقات في ظل اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة عام 1976م، التي أتاحت لمصر تقديم دعم عسكري للسودان شمل طائرات ومستشارين عسكريين.

ومع اندلاع الصراع المسلح في جنوب السودان عام 1983م، ازداد مستوى التعاون بين البلدين، إذ دعمت مصر الحكومة السودانية انطلاقاً من حرصها على الحفاظ على وحدة السودان واستقراره (الطويل، 2012م ب). كما امتد الدور المصري إلى المجال الدبلوماسي، حيث سعت إلى تقريب وجهات النظر بين السودان وإثيوبيا، وشجعت الحوار بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، مع تأكيدها المستمر على أهمية وحدة الأراضي السودانية، وقد شكّل توقيع اتفاقية الإطاري في ماشاكوس بتاريخ 20 تموز 2002م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان نقطة تحول بارزة في مسار النزاع السوداني، إذ نصّت الاتفاقية على حق تقرير المصير لجنوب السودان، وهو ما مهد لاحقاً لقيام دولة جنوب السودان المستقلة، وقد أبدت مصر تحفظها إزاء هذه الاتفاقية معتبرةً أنه قد يترتب عليها آثار سلبية على الأمن المائي المصري وعلى استقرار شمال السودان، مع استمرار تأكيدها على ضرورة المحافظة على وحدة السودان (حمدي، 2020م؛ عبيد، 2009م ب).

وفي إطار الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع المسلح واصلت مصر دعمها للمساعي السلمية وأسهمت في دعم عملية السلام التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل عام 2005م، مع

تأكيدها الدائم على أهمية أمن السودان ووحدته، وبالرغم مما شهدته العلاقات السودانية–المصرية من توتر بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك عام 1995م، فإن مصر رفضت العقوبات المفروضة على السودان واستمرت في مساندة المبادرات الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار فيه (الطويل، 2012م ب).

2- اليمن.

شهدت العلاقات السودانية اليمنية في بدايات الصراع تحولات ملحوظة نتيجة لموقف اليمن الجنوبي بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار توجهاته السياسية وتحالفاته الإقليمية مع ليبيا وإثيوبيا، وفي هذا السياق استضافت عدن جُون قَرَنْق عام 1985م وقدمت للحركة دعماً سياسياً وعسكرياً ومالياً، الا ان هذا الموقف تغير بعد تحقيق الوحدة اليمنية؛ في الوقت الذي اتجهت فيه اليمن إلى دعم وحدة السودان ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، كما أكدت خلال فترة التسعينيات دعمها لاستقرار السودان ووحدة أراضيه، وقدمت له مساعدات سياسية ومعنوية (عبد الله، 2022م ب).

3- ليبيا.

تُعتبر ليبيا من أكثر الدول العربية تأثيراً في مسار الصراع السوداني نظراً لما تتمتع فيه من نفوذ سياسي في القارة الإفريقية (عبد الرزاق، 2006م، ص104)؛ فقد أقامت علاقات مبكرة مع الحركات الجنوبية وقدمت لبعضها دعماً ماديًا وعسكرياً، كما استضافت ليبيا زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جُون قَرَنْق لكنها تراجعت لاحقاً عن دعم الحركة الشعبية بعد اقتناعها بعدم جدوى خيار الانفصال، وبالرغم من أن العلاقات السودانية–الليبية شهدت فترات من التوتر بسبب مواقف السودان الإقليمية خاصة تأييده لاتفاقية كامب ديفيد والخلاف بشأن التدخل الليبي في تشاد، الا ان العلاقات عادت تدريجياً إلى التحسن وتطورت أشكال التعاون السياسي والأمني بين الطرفين، وفي نهاية التسعينيات طرحت ليبيا بالتعاون مع مصر مبادرة سياسية هدفت إلى إنهاء الصراع المسلح والحفاظ على وحدة السودان (عبد الرزاق، 2006 م).

4- اثيوبيا.

اتسمت العلاقات السودانية–الإثيوبية خلال مرحلة الصراع المسلح (1983–2005م) بالتوتر والتعقيد، إذ شكّل ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983م نقطة تحول في العلاقة بين

البلدين، فقد دعمت إثيوبيا بقيادة منجستو هيلا مريام (الخوند، 2004) الحركة الشعبية عسكرياً وسياسياً وإعلامياً من خلال توفير معسكرات تدريب وقواعد خلفية للعمليات العسكرية، وملاذ آمن لقيادات الحركة، إضافة إلى السماح لها بممارسة نشاطها السياسي والإعلامي من أراضيها، فجاء هذا الدعم في إطار سعي إثيوبيا إلى الضغط على السودان وإضعافه بسبب اتهامات متبادلة بين الطرفين بدعم الحركات المتمردة فأسهم هذا الدعم في تعزيز قوة الحركة الشعبية وإطالة أمد الصراع، كما أدى إلى تصاعد التوتر بين الخرطوم وأَدِيس أَبَابَا وتكرار الاتهامات المتبادلة، وبعد سقوط نظام منجستو تحسنت العلاقات نسبياً لكنها عادت للتوتر بسبب موقف إثيوبيا من الحكومة السودانية ودعمها المستمر للحركة الشعبية وقوى المعارضة السودانية خاصة خلال أحداث الجبهة الشرقية عام 1997م (نوت يوه، (د.ت ب).

5- <u>كينيا.</u>

قبل اندلاع الصراع المسلح في السودان عام 1983م اتسمت العلاقات بين السودان وكينيا بأهمية تجارية؛ فشكّلت الحدود بينهما أهمية تجارية كبيرة؛ إذ اعتمد جنوب السودان على كينيا في استيراد السلع المختلفة عبر النقل البري، إلا ان العلاقات تراجعت مع تدهور الأوضاع الأمنية عام 1983م، ومع تصاعد الصراع دعمت كينيا الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل غير مباشر عبر استضافة عناصر المعارضة الجنوبية وتوفير الدعم اللوجستي من خلال مِينَاءُ مُومْبَاسَا وخطوط النقل كما سمحت السلطات الكينية للمنظمات الإنسانية والكنسية التي يديرها مسؤولون من أجنحة الحركة الشعبية ورجال دين جنوبيون بالعمل داخل اراضيها لتقديم الخدمات الاجتماعية والإغاثية، كما قامت بتدريب قوات الجيش الشعبي، وفي الوقت نفسه لعبت دور الوسيط في مفاوضات السلام واستضافت جولات التفاوض، وكانت مركزاً رئيسياً للعمليات الإنسانية الموجهة إلى جنوب السودان. (نوت يوه، (د.ت ب؛ عبد الله، 2022م ب).

كما اتخذت كينيا موقفاً داعماً لجهود السلام في السودان، إذ قادت وساطات متعددة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال رئاستها لهيئة الإيقاد، واستضافت جولات تفاوضية أسهمت في التوصل إلى اتفاقية ماشاكوس عام 2002م وبالرغم من دعمها لمسار التسوية السياسية، فإنها لم تؤيد انفصال جنوب السودان مفضلةً الحفاظ على وحدة السودان في إطار نظام اتحادي يضمن قدراً من الحكم الذاتي، وذلك خشية انعكاسات النزعات الانفصالية

على استقرارها الداخلي (أمين، 2014م ب).

6- اوغندا.

دعمت أوغندا بقيادة الرئيس يوري موسيفيني الحركة الشعبية لتحرير السودان، من خلال توفير ممرات آمنة لعبور المساعدات والدعم اللوجستي، إضافة إلى نقل الأسلحة إلى قوات الجيش الشعبي خاصة بعد وصول الجبهة الإسلامية القومية إلى الحكم في السودان، حيث تحول الخلاف بين البلدين من طابع سياسي إلى صراع ذو بعد أيديولوجي، وفي المقابل ردّت الحكومة السودانية بدعم حركة التمرد الاوغندية لأسباب متعددة من أبرزها؛ اعتقاد بعض القيادات السودانية من ابرزهم حسن الترابي، بأهمية التوسع الإسلامي في أفريقيا عبر أوغندا، إلى جانب اعتبار هذا الدعم وسيلة للرد على المساندة الأوغندية للحركة الشعبية، وقد أسهم الدعم السوداني في تعزيز قوة جيش الرب من خلال تزويده بالسلاح والتدريب وأجهزة الاتصال، ورغم إعلان وقف هذا الدعم رسمياً إلا أنه استمر بصورة سرية بهدف الضغط على أوغندا وأدى هذا التبادل في دعم الحركات المسلحة إلى تدهور العلاقات بين البلدين مما اسفر عن قطع أوغندا علاقاتها الدبلوماسية مع السودان عام 1995م، متهمة إياها بإيواء جماعات معارضة أوغندية تنفذ عمليات عسكرية من أراضيه (نوت يوه، (د.ت ب)؛ عبد الله، 2022م ب). كما أن أوغندا نظرت إلى اتفاقية ماشاكوس بإيجابية، إذ رأت فيه خطوة نحو تسوية الصراع السوداني بما ينسجم مع مصالحها الإقليمية، وقد عززت هذه الاتفاقية استبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية في جنوب السودان ومنح الجنوبيين حق تقرير المصير، وهو ما اعتبرته أوغندا عاملاً قد يؤدي إلى انفصال الجنوب ويحد من النفوذ الإسلامي في المنطقة، فضلاً عن تحقيق مكاسب استراتيجية تخدم توجهاتها الإقليمية. (أمين، 2014م ب).

7- اريتيريا.

اتسمت العلاقات بين السودان وارتيريا بتصاعد حدة التوتر خلال التسعينيات ليتحول من خلاف سياسي إلى صراع مفتوح، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1994م بعد اتهام إريتريا للسودان بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعم تنظيم الجهاد الإريتري، في المقابل ردّت إريتريا بدعم الحركة الشعبية والمعارضة السودانية، إذ منحتها مقرات للعمل السياسي والإعلامي في أسمرة وسمحت لها بالبث الإذاعي، كما أنشأت معسكرات تدريب للمعارضة بهدف فتح جبهة عسكرية في شرق السودان، الأمر الذي عمّق التوتر بين البلدين (احمد، 2020م ب؛ عبد الله، 2022م ب).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية أَدِيس أَبَابَا أسهمت في إنهاء الصراع مؤقتاً ومنحت الجنوب حكماً ذاتياً، إلا أن ضعف تنفيذ بنودها والخلافات السياسية والاقتصادية أدى إلى انهيارها وتجدد الصراع المسلح عام 1983مكما أظهرت النتائج أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تأسست عام 1983م بقيادة جُون قَرَنْق، واعتمدت هيكلاً سياسياً وعسكرياً موحداً، وتبنت مشروع «السودان الجديد» الداعي إلى دولة موحدة تقوم على العدالة والمساواة بتوجهات فكرية ذات طابع اشتراكي.

أوضحت الدراسة أن تمرد عام 1983م نتج عن عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية متداخلة، أبرزها فشل تنفيذ اتفاقية أَدِيس أَبَابَا وتهميش القوات الجنوبية، وكانت أحداث بُور الشرارة المباشرة لاندلاع التمرد. كما عززت الحركة قوتها عبر تحالفات إقليمية مع إثيوبيا وأوغندا وليبيا، وتمكنت رغم انقسامها عام 1991م من إعادة تنظيم صفوفها بقيادة جُون قَرَنْق وتطوير مشروعها السياسي.

أظهرت النتائج تبايناً في المواقف العربية والإقليمية تجاه قضية جنوب السودان؛ حيث دعمت دول مثل مصر وحدة السودان، بينما قدمت دول أخرى مثل ليبيا واليمن دعماً سياسياً وأسهمت في جهود الوساطة.

أما على المستوى الإقليمي، فقد دعمت إثيوبيا وكينيا وأوغندا وإريتريا الحركة الشعبية لتحرير السودان عسكرياً ولوجستياً وهدفت إثيوبيا لإضعاف الحكومة السودانية وتأمين حدودها، بينما سعت كينيا لتعزيز أمنها وتحقيق مكاسب اقتصادية، وركّزت أوغندا على حماية حدودها، في حين دعمت إريتريا الحركة رداً على موقف الخرطوم من المعارضة الإريترية، وانتهى الصراع بتوقيع اتفاقية (نيفاشا) عام 2005م، التي نصت على تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية، ومهّدت لاستفتاء جنوب السودان وانفصاله عام 2011م.

الهوامش

(1) **الحكم الثنائي:** هو نظام حكم أُقيم في السودان بموجب اتفاقية عام 1899م بين بريطانيا ومصر، ونصّ على إدارة السودان بصورة مشتركة بينهما وكانت بريطانيا هي صاحبة السلطة الفعلية في إدارة البلاد، بينما دور مصر كانت مشاركتها شكلية، مما جعل الحكم الثنائي أداة للسيطرة البريطانية على السودان حتى استقلاله عام 1956م(بشير، تاريخ؛ القدال، محمد، تاريخ السودان الحديث 1820-

1955م، ط1، المكتبة الوطنية، السودان1992م، ص32)

(2) المناطق المقفلة: هو تشريع استعماري بريطاني صدر خلال فترة الحكم الثنائي، نصّ على تقييد دخول الشماليين إلى المديريات الجنوبية وجبال النوبة؛ بهدف فصلها إدارياً وثقافياً عن شمال السودان (محمد، محسن، مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، ط1، دار الشروق، بيروت1994م، ص9)

(3) **مؤتمر جوبا 1947م:** هو مؤتمر عقدت بريطانيا في جوبا عاصمة الولاية الاستوائية في السودان بمشاركة ممثلين من الشمال والجنوب، بهدف مناقشة مستقبل الجنوب وتمثيله في مؤسسات الحكم قبل الاستقلال، وأسفر عن التمهيد لإنشاء الجمعية التشريعية وإشراك الجنوبيين في الحكم ضمن دولة سودانية موحدة (نبلوك، تيم، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة، ترجمة فاتح التجاني، دار المصورات2019، ص 191)

(4) **تمرد توريت (1955م):** هو تمرد مسلح وقع في 18 آب 1955م بمدينة توريت جنوب السودان داخل وحدات الفرقة الاستوائية، نتيجة التوترات السياسية وشعور الجنوبيين بالتهميش (بوب، عبد الماجد، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط2، دار عزة، الخرطوم،2010م ص66)

(5) إنيانيا الأولى: حركة تمرد عسكرية مسلحة تأسست في جنوب السودان عام 1955م على يد الجنود الجنوبيين الذين شكلوا "الفرقة الاستوائية"، حيث أعلنوا عصيانهم ضد الحكومة السودانية. اعتمدوا على استراتيجية حرب العصابات التي استهدفت الجيش السوداني والمدنيين في مناطق الجنوب (المديني، توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، ط1، الهيئة العامة للكتاب، دمشق 2012م،34)

(6) اديس بابا: اتفاقية عقدت في شباط عام 1972م بين جيش تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاقو ومنصور خالد ممثلاً عن الحكومة السودانية ونتج عنها رفض انفصال الجنوب الذي نادى به جيش التحرير المؤيد لحكم ذاتي إقليمي كما طالب الاتفاق بانضمام جنود الأنيانيا إلى القوات المسلحة السودانية (مسعد، بولس، الحبشة او اثوبيا في منقلب من تاريخها، ط1، (د.ن) (د.ت)، ص5).

(7) جَعْفَر نِمِيرِي: ولد عام 1930م وتخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم ثاني عام 1952م، أُرسل لكلية القادة والأركان العامة الأمريكية في فورت لفن ورث، خدم في الجنوب السوداني فعمل بالقيادة الشرقية (حاج، محمد أبو القاسم، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، ط1، دار ابن حزم، بيروت 1994م، ص 354).

(8) معمر القذافي: ولد عام 1941م في مدينة سرت، التحق في الكلية الحربية عام 1963م، ثم دخل كلية الآداب لدراسة التاريخ، وقد تخرج من الكلية الحربية 1965م برتبة ملازم، أشرف على تنظيم الضباط

الأحرار وقام بثورة الفاتح في أيلول 1969م التي أنهت حكم الملك إدريس السنوسي كان وفاته في عام 2011م (الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية والجغرافية،12ج، ط1، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤م، ج5، ص 87).

(9) مسجد النيلين: يقع في مدينة أمدرمان عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق بالسودان، حيث جاءت فكرته من مشروع تخرج لطالب من كلية الهندسة والمعمار بجامعة الخرطوم في منتصف السبعينيات (صديق، عادل، مسجد النيلين تحفة فنية إسلامية بلمسة عصرية، صحيفة الراية، العدد17،2مارس، 2020م، ص3)

(10) حَسَن التُّرَابِي: ولد عام 1932 بمدينة بكسلا شمال شرق السودان، درس الحقوق في جامعة الخرطوم ثم حصل على الإجازة من جامعة أكسفورد البريطانية وعلى دكتوراه من جامعة السوربون وعمل أستاذاً في جامعة الخرطوم ثم عميداً لكلية الحقوق، وعين رئيساً للجنة المكلفة بمراجعة القوانين، ثم عين وزيراً للعدل (السعود، معتز، أثر الفكر السياسي على الممارسة السياسية دراسة حالة حسن الترابي وراشد الغنوشي، أطروحة دكتوراة، الجامعة الاردنية2032م، ص70)

(11) اتحاد جامعة الخرطوم: هيئة طلابية تمثيلية تأسست في الأصل لتنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والترفيهية للطلاب والدفاع عن مصالحهم، ثم تطور دورها ليصبح منبراً يعبر عن قضايا الطلاب ويشارك في الحياة الوطنية والسياسية، وتمثيل الطلاب أمام إدارة الجامعة والسلطات العامة (السلاوي، الطيب، اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، صحيفة الراكوبة،2016م، ص3)

(12) الصَّادِقُ المَهْدِي: سياسي سوداني وحفيد الإمام عبد الرحمن المهدي عرف باسم الصادق، تلقى دراسته في معهد كوميوني في الخرطوم، انتخب زعيماً لحزب الأمة في عام 1961، وعُين رئيساً للوزراء من 1966 إلى 1967م. (الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، دار الهدى للنشر، بيروت 2013م، ج3، ص 122).

(13) مجلة الميثاق: مجلة فكرية وسياسية تأسست عام1964م مثّلت الناطق الرسمي باسم جبهة الميثاق الإسلامي في السودان التي عبّرت عن توجهات الحركة الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين (عبد العال، سيد، **حل الحزب الشيوعى فى السودان (١٩٦٥ – ١٩٦٦)**، المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في القانون والحوكمة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2022م، ص264)

(14) مجلة الشورى: مجلة ثقافية إسلامية شهرية. ترأس تحريرها الطاهر محمد البشير. صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني ١٩٨٤م وكانت تطبع بمطابع دار الصحافة (سيد، أحمد، المجلة في الصحافة السودانية: دراسة تطبيقية على مجلة المتلقى في الفترة من 1990–1997م، إشراف محمد سليمان، رسالة ماجستير، جامعة ام الدرمان، السودان2002م، ص38)

(15) آخر لحظة: صحيفة تأسست في عام 1960م وتوقفت لتعاود الصدور في العام 2006م وأسسها

الأستاذ حسن ساتي وتصدر عن شركة المنحني وفق قانون الشركات للعام 1925م (عبد الرحيم، معاوية، دور الصحافة في التعريف بديوان الزكاة في السودان: دراسة تطبيقية علي صحيفتي آخر لحظة وأخبار اليوم في الفترة من 2010 – 2015م، اشراف: الحسن عبد الدائم، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم2016م، ص100)

(16) الدِّنْيكَا: هي أكبر القبائل العرقية في السودان وهم رعاة ماشية يعيشون في شمال بحر الغزال والمناطق الواقعة جنوب وغرب النيل الأبيض. (العثماني، طالب، أزمة المواطنة في السودان في ظل التوازنات بين الدولة والقبيلة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2016م، ص28).

(17) **جُون قَرَنْق:** ولد في جنوب السودان في عام 1945م، وتولى زعامة الحركة الشعبية وأصبح النائب الأول لرئيس جمهورية السودان وحاصل على الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد، توفي بسقوط طائرته في الجنوب السوداني في 30 تموز2005م (راندز، ريتشارد، الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من 2006 حتى 2010 وما بعد ذلك، ط1، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف 2010م، ص8).

(18) البور؛ مدينة ذات أهمية سياسية وجغرافية، إضافة لأهميتها العسكرية والاستراتيجية؛ فضلاً عن أنها قنطرة وصل بين ولايتي بحر الغزال والاستوائية (أمين، رشا، **الحركة الشعبية في جنوب السودان (1983–2002م)**، الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2014م، ص179).

(19) الْبِيبُور: تقع جنوب اعالي نهر النيل (عودة، محمد، أثر التعددية الإثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري دراسة حالة دولة جنوب السودان، اشراف عمر فرحاتي، جامعة محمد خيضر، بسكرة2018م، ص11)

(20) محمود طه: إنه محمود محمد طه (1909–1985م)، مفكر سوداني، مجدد العصر، رجل قومي، صوفي زاهد، حسن السلوك والأخلاق، ألف العديد من الكتب وقدم الكثير من المحاضرات والندوات، وقام بالكثير من الأنشطة الأخرى في سبيل التربية والتوعية ونشر الفكرة الجمهورية. Mahmud) Muhammad Thaha ***The Second Message of Islam***–Translated by Abdullah Ahmad al–aim,New York, Syracuse University Press (1987) p2)

(21) مشروع جونقلي: وهي قناة تمتد من قرية جونقلي شمال بُور إلى ملتقى النيل الأبيض بنهر السوباط، خطط لها بالنفاذ عبر أقصر الطرق، وهي فكرة مصرية للحفاظ على نسبة مياه النيل وعدم فقدان مياها في المناطق الاستوائية في جنوب السودان (العظيم، قتيبة، **قناة جونقلي مشروع سوداني بين فكرة التنفيذ والتعطيل**، دراسة تاريخية،مجلة البحوث العلمية العالمية 2022م، مج 7، العدد 3، ص2).

(22) سوار الذهب: هو الفريق عبد الرحمن ولد في 1934مو تخرج من الكلية الحربية، قاد في عام 1985م انقلابا ابيض أطاح بالرئيس جَعْفَر نِمِيرِي وتراس مجلسا عسكريا تولى فيه الحكم (عبد الفتاح، إسماعيل،

معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، العربي، القاهرة،،2002م، ص192).

(23) اويل: هي عاصمة ولاية شمال بحر الغزال في جنوب السودان (عودة، أثر التعددية، **المرجع السابق**، ص286)

(24) دارفور :يقع في غرب السودان يحدّه شمالاً الصحراء الليبية، وغرباً تشاد وجنوباً منطقة بحر العرب ضمن مديرية بحر الغزال في جنوب السودان، بينما يحدّه شرقاً إقليم ردفان (عوض، محمد، السودان الشمالي سكانه وقبائله، ط2، الدراسات السودانية، الخرطوم 1956، ص263)

(25) دول أشويل: هو سياسي من جنوب السودان، شغل منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي الإقليمي في جنوب السودان في الثمانينيات، وكان من المعارضين لسياسات تقسيم جنوب السودان، وقد تعرض للاعتقال في عام 1983م بسبب مواقفه السياسية (محمد، سليمان، مطلبُ جنوبِ السودان للنظامِ الفيدرالي ورفضُ الشمالِ المتواصل: قراءةٌ في التاريخِ والتطوّرات والنتائج. (صحيفة ميدااميك، 28ديسمبر2025م، العدد 193، ص12).

(26) كربينو كواتين: وُلد عام 1948م في منطقة ميان أبون في ولاية واراب، التحق بالقوات المسلحة السودانية، خدم في القيادة الجنوبية وقيادة الحرس الجمهوري، في عام 1983م انضم إلى الحركة الشعبية، وتولى منصب رئيس القيادة العسكرية والسياسية العليا للحركة غير أن الخلافات الداخلية أدت إلى اعتقاله عام 1987م، وبعد الافراج عنه تمكن من الهروب إلى أوغندا وأسهم في تأسيس الحركة الشعبية الموحدة، كما أسس مجموعة بحر الغزال عام 1995م(أمين، **الحركة**، ص42).

(27) رُومْبِيكَ: إحدى مدن إقليم بحر الغزال (عبد الله، الحروب، **المرجع السابق**، ص123)

(28) صَمْوِئِيلُ قَايِ ثُوتِ: كان قائداً في حركة تمرد فيلق الاستوائية/ الانيانيا، دخل في الجيش السوداني في رتبة مقدم وتم انتخابه عدة مرات عضواً في مجلس الشعب (أمين، رشا، **الحركة، المرجع السابق**، ص91).

(29) سَلْفَا كِيرْ مِيَارْدِيتْ: ولد في قوقويل في الدِّنْيكَا، قاتل في صفوف الانيانيا بداية حياته ثم انضم الى سلاح المشاة بالقوات المسلحة ثم انتقل الى الاستخبارات العسكرية ثم انضم الى الحركة الشعبية (أمين، الحركة، **المرجع السابق، ص** 93).

(30) النُّوَيْر: قبائل تعيش على النيل بالسودان وينتمون مع الدِّنْيكَا إلى أصل واحد وهم ثاني أكبر المجموعة القبلية ويحتلون المرتبة الثانية بعد الدِّنْيكَا من حيث التعداد السكاني Hutchinson- ***Sharon The*** ***cattle money and the cattle of ciris among The Nuer-1930-1983***.may 1992.p44

(31) بحر الغزال: يقع بحر الغزال خارج ما يسمى بلاد السودان. ويسكنه قبائل لا تدين بالإسلام ولا تتحدث

اللغة العربية، وتمثلت علاقتها ببلاد السودان في مجموعات الجلابة الذين توافدوا عليها باحثين عن شتى ضروب التجارة. ولم تنشأ فيها حكومة مركزية(بشير، **تاريخ، المرجع** السابق، ص61)

(32) اتفاقية كُوكَادَام: اتفاقية عقدت في اذار عام 1986م في اثيوبيا في مدينة صغيرة كُوكَادَام بين الأحزاب السودانية والحركة الشعبية من اجل الكشف عن نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف بينهما وتم الاتفاق على الالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي وخلق سودان جديد يكون متحرراً من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التمايز والتفاوت (عطيوي، عبد القادر، موقف الأحزاب السياسية السودانية من اتفاق كُوكَادَام 1986م، مجلة الدراسات المستدامة، مج4، العدد 2022،2م،، ص1275).

(33) أويو: تقع بإقليم أعالي النيل (عبد الله، **الحروب، المرجع السابق**، ص113)

(34) الناصر: مدينة تقع في أعالي النيل بالقروب من الحدود الاثيوبية (أمين، الحركة، **المرجع السابق**، ص170؛ عبد الله، الحروب، **المرجع السابق**، ص119)

(35) ملكال: عاصمة إقليم النيل الأعلى وقع بالقرب منها معركة كبرى بين قوات الحكومة السودانية وقوات الجيش التحرير (عبد الله، **الحروب،المرجع السابق**، ص95)

(36) الكرمك: تقع على تخوم الحدود الدولية بين السودان وإثيوبيا في جنوب شرق ولاية النيل الأزرق بارتفاع ١٦٥ متر فوق سطح البحر على ٥٨٧ كيلومتر تقريبا من العاصمة الخرطوم. (عبد الله، الحروب المرجع السابق، ص114)

(37) كاشنكور: تقع في الولاية الشمالية من السودان وهي جزء من القرى النوبية العريقة الممتدة على ضفاف نهر النيل (ويكيبيديا)

(38) الحكومات الأربعة لصادق المهدي هي: الحكومة الأولى :تولّى رئاسة الوزراء لأول مرة عام 1966م والحكومة الثانية :أعيد تكليفه برئاسة الوزراء عام 1967م بعد تعديلات وتحالفات سياسية داخل البرلمانKو الحكومة الثالثة :شكّلها بعد انتخابات عام 1986م التي أعقبت سقوط نظام جَعْفَر نِمِيرِي والحكومة الرابعة :شُكّلت في شباط 1988م الير، ابيل، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة، بشير سعيد، ط1، ميدلايت، ل ندن1992م، ص 265).

(39) كبوتيا:تقع شرق الاستوائية (أمين، الحركة، **المرجع السابق**، ص87).

(40) عمر البشير: وُلد في ريف شَنْدِي على ضفاف نهر النيل، تلقّى تعليمه العسكري بالكلية الحربية السودانية نال ماجستير العلوم العسكرية من كلية القادة والأركان عام 1981م (الخولي، علا، **الثائر السوداني عمر حسني أحمد البشير (قائد بمعنى الكلمة)**، ط1، مكتبة جريدة الورد 2011م، ص3).

(41) أنيانيا2: حركة أسسها متمردين منطقة أعالي النيل سنة 1978م ضد الحكومة السودانية وكانت الشرارة التي أدت الى الصراع المسلح (مهدي، مالك، **حركة الانيانيا ودورها السياسي في انفصال**

جنوب السودان مجلة العلوم السياسية، جامعة2023م واسط، العدد 20، ص127).

(42) مؤتمر شُقْدُوم: وهو اتفاق سياسي عُقد في شقدوم بين الحركة الشعبية وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، بهدف تنسيق العمل المشترك بين الطرفين وتوحيد جهود المعارضة السودانية في مواجهة نظام الخرطوم، أقرّ المؤتمر بحق تقرير المصير لجنوب السودان عقب فترة انتقالية، مع التأكيد على أن الحفاظ على وحدة السودان و تكليف الهيئة الحكومية (الإيقاد) بالإشراف على عقد مؤتمر دستوري سياسي تشارك فيه مختلف القوى السياسية السودانية، تحت رعاية دولية، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية وترسيخ أسس الديمقراطية (عبيد، منى، **الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا**، دراسات دولية، 2009م، العدد 41.، ص35)

(43) منجستو هايلا مريام: ولد عام 1937م ونشأ في بيئة اجتماعية متواضعة وفي العشرين من عمره التحق بالجيش الإثيوبي وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبه مقدم عام 1974م، سيطر على مقاليد الحكم في اثيوبيا من عام 1977م وأطلق عليه لقب النجاشي الأحمر أنهار نظامه عام1991م (الخوند، الموسوعة، المرجع السابق، ص 111).

(44) رياك مشار: وُلد عام 1953، وتلقى تعليمه في بريطانيا. وينحدر من قبيلة النوير، التي تُعدّ ثاني أكبر جماعة إثنية في جنوب السودان، وقد شكّل توليه مناصب عليا في السلطة أهمية كبيرة في تعزيز التوازن السياسي داخل الجنوب من خلال تقاسم السلطة مع قبيلة الدينكا التي تمثل الأغلبية السكانية، كما يُعدّ من الشخصيات المؤسسة للحركة الشعبية لتحرير https://www.albayan(2016 .).

(45) اتفاقية ماشاكوس: عُقد بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في تموز عام 2002م بمدينة ماشاكوس في كينيا، وقد نصّت على حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وذلك من خلال إجراء استفتاء عام يحدد فيه الجنوبيون وضعهم السياسي المستقبلي، ونصت كذلك تحديد الفترة الانتقالية مدتها 6 أعوام تُدار خلالها البلاد وفق ترتيبات سياسية وأمنية متفق عليها على أن يُجرى في نهاية هذه الفترة استفتاء لتقرير المصير يخيَّر فيه جنوب السودان بين تأكيد وحدة السودان او الانفصال (العثماني، أزمة، المرجع السابق، ص6).

(46) نيفاشا: هي جولة من المفاوضات السياسية عُقدت في نيفاشا بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية برعاية الهيئة الحكومية للتنمية، وبدعم كلٍّ بريطانيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وذلك في إطار السعي للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في السودان نصت نيفاشا على وقف الحرب بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ومنح جنوب السودان حكماً ذاتياً خلال فترة انتقالية يعقبها استفتاء لتقرير المصير، إلى جانب تقاسم السلطة والثروة بين الطرفين، ووضع ترتيبات أمنية خاصة بالقوات المسلحة، ومعالجة أوضاع المناطق الثلاث (أبيي، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق). (العثماني، أزمة،

المرجع السابق، ص6).

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. لاقو، جوزيف، **مذكرات الفريق جوزيف لاقو**، ترجمة: محمد جادين، ط1، مركز محمد عمر البشير، السودان 2005م
2. كمير، واثق، جُون قَرَنْق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، المكتبة الوطنية، ال خرطوم2005م.
3. اليز، ابيل، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة، بشير سعيد، ط1، ميدلايت، ل ندن1992م.

ثانيا: المراجع

1. بوب، عبد الماجد، **جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال**، ط2، دار عزة، الخرطوم،
2. حاج، محمد أبو القاسم، **السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**، ط1، دار ابن حزم، بيروت 1994م.
3. الحلبوسي، عصام، **الحركات الإسلامية في السودان 1969-1985م**، مؤسسة ثائر العصامي، الخرطوم 2018م.
4. خالد، منصور، **السودان أهوال الحرب. وطموحات السلام قصة بلدين**، ط1، دار تراث، بيروت 2003م،
5. خالد، منصور، **النخبة السودانية وادمان الفشل، ط1**، دار الساق، بيروت (د.ت)
6. الخولي، علا، **الثائر السوداني عمر حسني أحمد البشير (قائد بمعنى الكلمة)**، ط1، مكتبة جريدة الورد 2011م.
7. الخوند، مسعود، **الموسوعة التاريخية والجغرافية**،12ج، ط1، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، 2004م.
8. راندز، ريتشارد، **الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من 2006 حتى 2010 وما بعد ذلك**، ط1، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف 2010م.
9. عبد الفتاح، إسماعيل، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، العربي، القاهرة،،2002م
10. العثماني، طالب، مجيد، **أزمة المواطنة في السودان في ظل التوازنات بين الدولة والقبيلة**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2016م.

11. عوض، محمد، **السودان الشمالي سكانه وقبائله، ط2، الدراسات السودانية**، الخرطوم 1956
12. طه، حيدر، **الاخوان والعسكر الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان**، ط1، مركز الحضارة العربية، ال قاهرة1993م.
13. قلندر، محمود، **جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1955-1982م**، ط1، دار الفكر، دمشق2004م.
14. الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، دار الهدى للنشر، بيروت 2013م.
15. محمد،محسن،**مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، ط1،دار الشروق، بيروت1994م
16. المديني، توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، ط1، الهيئة العامة للكتاب، دمشق 2012م
17. مسعد، بولس، **الحبشة او أثيوبيا في منقلب من تاريخها**، ط1، (د.ن) (د.ت).
18. مكي، حسن، **الحركة الإسلامية في السودان تاريخها وخطابها السياسي 1969-1985م**، ط1، بيت المعرفة، الخرطوم 1990م.
19. المهدي، مالك، **تأثير الحرب الأهلية السودانية في الاستقرار والتنمية**، مجلة المستقبل، العدد 482، مركز الدراسات 2019م.
20. ميشير، عبد القوي، **تقرير المصير وتحديات بناء السالمً جمهورية جنوب السودان نموذجا**، أكاديمية القانون الدستوري الدورة ال سادسة2021م.
21. ميرغني، عصام، **قصة حرب أهلية**، ط1، دار الحضارة، القاهرة2014م
22. نبلوك، تيم، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة**، ترجمة فاتح التجاني، دار المصورات2019
23. ندا، سعيد، **الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية**، ط1، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة 2017 م.
24. نوت يوه، جون، **جنوب السودان آفاق وتحديات**، ترجمة محمد جادين، ترجمة محمد علي جادين، ط3، **(د.ت)**.
25. يونغ، جون، **تمرد مشاكس: داخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة**، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف2015م.

ثالثًا: المراجع الاجنبية

1. Collins, Robert, ***A History of Modern Sudan***, translated by Magdy Gamal, 1st ed., Egyptian Authority, Cairo, 2015.
2. Mahmud Muhammad Thaha The Second Message of Islam-Translated by Abdullah Ahmad al-Naim, New York, Syracuse University Press (1987).p2
3. Hutchinson- Sharon The cattle money and the cattle of ciris among The Nuer-1930-1983.may 1992.p44 .

رابعًا: المجلات العلمية

1. أمين، رشا، **الحركة الشعبية في جنوب السودان (1983–2002م)**، الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2014م.
2. حمدي، عبد الرحمن، **العلاقات المصرية السودانية نحو شراكة استراتيجية جديدة**، مجلة فاق استراتيجية، 2020م.
3. عبد العال، سيد، **حل الحزب الشيوعي في السودان (1965 – 1966)**، المجلة الدولية للبحوث المتقدمة في القانون والحوكمة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2022م
4. العظيم، قتيبة، **قناة جونقلي مشروع سوداني بين فكرة التنفيذ والتعطيل، دراسة تاريخية** مجلة البحوث العلمية العالمية 2022م، مج 7، العدد 3
5. عبيد، منى، **الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان أنموذجا**، دراسات دولية، 2009م، العدد 41.
6. عطيوي، عبد القادر، موقف الأحزاب السياسية السودانية من اتفاق كُوكَادَام 1986م، مجلة الدراسات المستدامة، مج4، العدد 2022،2م.
7. هاشم، مهدي، **حركة الانيانيا ودورها السياسي في انفصال جنوب السودان مجلة العلوم السياسية**، جامعة2023م واسط، العدد 20.

خامسًا: الصحف

1. السلاوي، الطيب، **اتحاد طلاب جامعة الخرطوم**، صحيفة الراكوبة، العدد2016،32م)
2. صديق، عادل، **مسجد النيلين تحفة فنية إسلامية بلمسة عصرية**، صحيفة الراية، العدد2، 17مارس، 2020م.
3. صحيفة ميداميك، 28ديسمبر2025م، العدد 193.

سادسا: الرسائل الجامعيّة.

1. أبشر، عائشة، **سياسة السودان الخارجية في الفترة من 1989م –2005م بين المشاكل الداخلية والمؤثرات الخارجية**، إشراف: الطاهر الفادني، رسالة ماجستير، جامعة السودان، ام الدرمان 2010م.
2. زين العابدين، اسامة علي، **أثر مشكلة جنوب السودان على سياسة السودان الخارجية**، رسالة ماجستير، جامعة ام الدرمان الإسلامية، ام الدرمان 2000م.
3. السعود، معتز، **أثر الفكر السياسي على الممارسة السياسية دراسة حالة حسن الترابي وراشد الغنوشي**، أطروحة دكتوراة، الجامعة الأردنية2023م
4. سيد، أحمد، المجلة في الصحافة السودانية: دراسة تطبيقية على مجلة المتلقى في الفترة من 1990 – 1997 م، اشراف محمد سليمان، رسالة ماجستير، جامعة ام الدرمان، السودان2002م
5. عباس، دراسة ماجستير، اليمن، عدن2022م، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم2016م عبد الرحيم، معاوية، دور الصحافة في التعريف بديوان الزكاة في السودان: دراسة تطبيقية على صحيفتي آخر لحظة وأخبار اليوم في الفترة من 2010 – 2015م، اشراف: الحسن عبد الدائم، رسالة ماجستير
6. عبد الرزاق، حسن، **العلاقات السودانية الليبية (1969 –2003م)**، رسالة دكتوراه، الخرطوم 2006م
7. عبد الله، سالي، **الحروب الأهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي منها 2000–1955م**، اشراف حسن.
8. عودة، محمد، أثر التعددية الإثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري دراسة حالة دولة جنوب السودان، أشراف عمر فرحاتي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018م.

سابعا: مواقع الانترنت

– https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-04-30-1.2629358l